وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

الشعبية الديمقراطية الجزائرية الجمهورية
REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques,
Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences Financières et
Comptables

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادةماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص :تقنيات كمية مطبقة

عنوان المذكرة

قياس أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

دراسة قياسية تحليلة لفترة (2014/2000)

من إعداد الطالب:

يوبي محمد

تحت إشراف الأستاذة:

د.ولد محمد عيسى محمد محمود

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيساً	يخلف عبد الله	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مقرراً	ولد محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشاً	دقيش مختار	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2015 / 2016

التشكرات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه نحمده ونشكره كثيرا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

اللهم إنا نسألك خير الدعاء وخير النجاح وخير العمل والثواب وخير الممات وثبتنا على دينك، وثبت إيماننا وارفع درجاتنا في الجنة وتقبل صلاتنا، واغفر خطايانا ونسألك العلا في جناتك الفردوس الأعلى وصلي وسلم على خير الخلق محمد أما بعد:

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من الأساتذة الكرام وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في أنجاز هذه المذكرة، ثم أتقدم بالشكر الجزيل والخاص إلى الأستاذ الدكتور المؤطر" **ولد محمد عيسى محمد محمود** " لمساعدتي في انجاز هذا العمل من خلال مساندته ودعمه لي من خلال توجيهاته ونصائحه القيمة وعلى المجهودات التي بذلها طيلة السنة.

كما أتوجه بشكر إلى كل زملائي دفعة 2016/2015

إلى كل من نسيهم قلمي ويتذكرهم عقلي.

كما لا يفوتني التقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة المذكرة لزيادة إثرائها العلمي

ولا ننسى كل عمال المكتبة.

والشكر العميق لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، أقول لكل هؤلاء جزاكم الله خير وشكرا.

محمد

الإهداء

إلى الروح الطاهرة روح من علمني أبجديات الحياة وسقاني كأسها حلوها ومرها إلى من ناضل لأجلي وتعب لإرتياحي، إلى معلمي الأول إلى جوهرة قلبي ورمز الاحترام والتقدير " **أبي الحبيب** "،

رحمة الله عليه.

إلى من يشتهي اللسان إلى نطقها وترف العين وحشتها إلى من تخشع الأحاسيس لذكرها ويرتجف كبدي كلما ابتعد عنها، إلى من يحن القلب إلى تقبيلها وتشتاق الأذان لسماع دعواتها الغالية " **أمي الحبيبة** "

راجياً من المولى أن يطيل في عمرها ويرزقها الصحة والعافية.

اللهم اجعل أمي وأبي من السبعون ألف الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا سباق عذاب، فأمي لا تقدر بثمن وأبي لا يكرره الزمن.

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي " **إخوتي الأعزاء** "

حفظهم الله.

إلى جميع الإصدقاء

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال مسيرتي العلمية

إلى كل موظفي وأساتذة كلية العلوم الإقتصادية

محمد

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
تشكرات	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الأشكال والجداول	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لميزان المدفوعات و سعر الصرف	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات	03
المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات	03
المطلب الثاني : أهمية ميزان المدفوعات	05
المبحث الثاني: هيكل ميزان المدفوعات	07
المطلب الأول : ميزان المعاملات الجارية	12
المطلب الثاني : حساب رأس المال	15
المطلب الثالث : صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأموال السائلة	17
المبحث الثالث : ماهية سعر الصرف	20
المطلب الأول : تعريف سعر الصرف	20
المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف	21
المطلب الثالث : وظائف سعر الصرف	23
خلاصة	25
الفصل الثاني : تحليل واقع ميزان المدفوعات الجزائري	
تمهيد	27

المبحث الأول : توازن إختلال ميزان المدفوعات	28
المطلب الأول : مفهوم توازن ميزان المدفوعات و أنواعه	28
المطلب الثاني : مفهوم اختلال ميزان المدفوعات و أنواعه	30
المطلب الثالث : أسباب و مقاييس اختلال ميزان المدفوعات	33
المبحث الثاني : تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري	36
المطلب الأول : خصائص ميزان ا لمدفوعات الجزائري	36
المطلب الثاني : مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري	38
المطلب الثالث : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2013/2000	42
خلاصة	52
الفصل الثالث : محاولة نمذجة سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال السنوات (2014/2000)	
تمهيد	54
المبحث الأول : التحليل القياسي لميزان المدفوعات الجزائري	54
المطلب الأول : دراسة تطورات سعر الصرف و ميزان المدفوعات	55
المطلب الثاني : صياغة وتقدير النموذج القياسي	56
المبحث الثاني : الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر	59
المطلب الأول : الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر	59
المطلب الثاني : التنبؤ بميزان المدفوعات باستخدام النموذج المقدر	65
خلاصة الفصل	69
الخاتمة العامة	71
قائمة المراجع	
الملخص	

قائمة الأشكال و الجداول

أ ـ قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	منحنى تطور ميزان المدفوعات	55
(2)	تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة DW	62
(3)	توضيح إختبار jarque bera لتوزيع الأخطاء العشوائية	64
(4)	دالة الإرتباط الذاتي والجزئي	65
(5)	توضيح إختبار معامل ثايل	66
(6)	مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة لميزان المدفوعات 2000 _ 2014	67

ب ـ قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	هيكل ميزان المدفوعات	10
2	وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2005/2000	43
3	وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2010/2005	46
4	وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 20013/2000	49
5	جدول المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 2000 _ 2014	54
6	نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط	57
7	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	59
8	نتائج التقدير لاختبار وايت (White)	63
9	تقدير معادلة الإتجاه العام لسعر الصرف	68
10	نتائج التنبؤ بقيم سعر الصرف	68
11	نتائج التنبؤ بميزان المدفوعات	68

مقدمة عامة

تشهد بلدان العالم اليوم ارتباطا لم تشهده من قبل ذلك أن الواقع الإقتصادي والإجتماعي يفرض مبادلات خارجية (إقتصادية، سياسية، ثقافية) أفرزت تكوينها شبكة من العلاقات الإقتصادية الدولية فيما بينها تجاوزت نشاطاتها وعلاقتها المألوفة في نطاقها الداخلي، وهذه العلاقات الإقتصادية الدولية نجدها تبلورت في حركية الأشخاص وهو ما يطلق عليه لفظ الهجرة الدولية، إصافة إلى ذلك إنتقال رؤوس الأموال والسلع و الخدمات وتطور المواصلات بمختلف أنواعها الأمر الذي زاد من كثافة هذه العلاقات هو عدم تكافؤ بلدان العالم من حيث تباين وفرة الإمكانيات الإنتاجية والإقتصادية والبنية البشرية.

كما يترتب عن مبادلات هذه الدول جزاء تكاثف علاقاتها الإقتصادية تحصيل كل دولة لمقبوضات والقيام بمدفوعات في إطار علاقاتها الخارجية، و يتعين أداء واجباتها و التزاماتها في تاريخ معين إزاء الدول التي تتعامل معها وأيضا معرفة كيفية استيفاء حقوقها، ومن هنا عليها أن تعد بيانا كافيا يسمى ميزان مدفوعات.

فميزان المدفوعات يشكل المرآة الحقيقية العاكسة للعلاقات الإقتصادية للبلاد تبين وضعية هذا الميزان المكانة التي تحتلها البلاد في هذه العلاقات وتبيان مدى تأثير معاملاتها الخارجية محليا على الدخل الوطني بعامل النسبة ومستوى التشغيل ضف إلى ذلك فإن أرقامه ومعطياته تستخدمها المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي تعمل على كيفية تحقيق أو تخليص الدول التي تطلبها ماليا من الإختلالات المزمنة في موازين مدفوعاتها، ولعل الحديث عن ميزان المدفوعات يجرنا تبعا لذلك إلى التساؤل عن الوحدة التي يتم من خلالها إجراء هذه المعاملات وما يقودنا على هذا المستوى إلى الحديث عن الفكرة التي تتمحور في كيفية تسوية مختلف العلاقات بين المعاملات، ومنه يتبادر الحديث عن سعر الصرف، حيث أن سعر الصرف ما هو إلا تلك الصورة التي تنعكس على الإقتصاد العام للدولة، وهو عبارة عن عدد من الوحدات التي يستوجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس، وقد شكلت نظرية سعر الصرف حجر الزاوية في مختلف معاملات الدولية ومنه فقد شغلت حيز الإيستهان به في تاريخ الفكر الإقتصادي عبر تطوره وحضيت بإهتمام كبير من طرف الدارسين الإقتصادين نظرا لأهمية القصوى التي تلعبها في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية، وللآثار الكبيرة التي تحدثها جملة متغيرات النشاط الإقتصادي.

كما أن بلادنا تولي على غرار باقي دول العالم اهتماما البالغ في سياق دراسة هذه العلاقة (أي أنعكاسات سعر الصرف على المعاملات الاقتصادية مترجمة في صورة ميزان مدفوعات) لتفسير كثيرة الإنزلاقات

لقيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وقد كان البديهي أن يكون لهذا التدهور انعكاساته على ميزان مدفوعات.

ومنه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر تأثير مباشر وجوهريا على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية وهذا ما أدركته الجزائر وبقية بلدان العالم التي انتهجت بأنظارها إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريقة مباشر أو غير مباشر لتحقيق نتائج إيجابية هامة من حركة الصادرات والواردات.

وعلى ضوء حديثنا السابق ندرك أهمية دراسة أثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات خاصة مع المنحى الذي سلكته الجزائر والمتمثل في تبني برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي.

أهمية البحث:

كما تكمن أهمية الموضوع في إستنبط دراسة كل من سعر الصرف وميزان مدفوعات كون كليهما يعتبران من أهم العناصر في الإقتصاد والتجارة الدولية، حيث أن سعر الصرف هو تلك المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولية التجاري، فقد نلاحظ تطورا في قيمة سعر الصرف فهذا يجرنا إلى إستنتاج إن حصلية الصادرات أكبر من الواردات كما أنه يوجه السلطات إلى السياسات اللازمة في إدارة الميزان الكلي.

أهداف البحث :

قد تتعدد أهداف البحث وتختلف حيث يمكن ذكر بعضها وهي كالتالي:

- الإحاطة والإلمام بمختلف الجوانب النظرية التطبيقية وقياسية لموضوع دراستنا.
- سعينا إلى رفع قدرتنا المنهجية وتنمية معارفنا في الإقتصاد.
- معرفة العجز والفائض في ميزان المدفوعات.
- معرفة هيكل ميزان المدفوعات.

أسباب إختيار البحث :

لعل أبرز الأسباب التي لا يمكن تجاهلها هو كون موضوع سعر الصرف، وكذا أسباب إنخفاض أو تخفيض العملة الوطنية مقارنة بالأجنبية من أهم المواضيع الإقتصادية إلى تخصصنا في هذا المجال ومنه فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات إلى وضع الأسباب التالية:

الحرص على دراسة كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات الوطني، ومعرفة مدى أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وإيجاد تفسير لعدم صمود العملة المحلية الوطنية أمام العملات الأجنبية.

إشكالية البحث :

❖ وفي هذا السياق، يمكن عرض إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بتغيرات سعر الصرف ؟

ولمعالجة هذا البحث نفتح المجال لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهمية وهياكل ميزان المدفوعات؟
- ماهي أنواع سعر الصرف ووظائفه؟
- كيف يمكن بناء نموذج قياسي إقتصادي لتغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر والتنبؤ به ؟

فرضيات الدراسة:

إن التساؤلات السابقة تقودنا إلى وضع فرضيات التالية:

- تهدف الجزائر إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات الذي يتوقف بدرجة كبيرة على تحسين العمليات الرأسمالية من خلال إنتهاجها سياسة الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة.
- يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج إختلالاته.

المنهج المستخدم:

المنهج الذي أعتمدنا عليه هو المنهج التحليلي و الوصفي في وصف ميزان المدفوعات وسعر الصرف، وتحليل وضعية الميزان المدفوعات، كما أستعملنا المنهج التحليلي وأسلوب قياسي في دراسة ميزان المدفوعات الجزائري .

تقسيمات البحث:

✓ لقد أتبعنا لإنجاز هذا الموضوع إلى تقسيمه إلى ثلاثة فصول، فقد تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لميزان المدفوعات وسعر الصرف وتم تطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: ماهية سعر الصرف.

✓ أما في مايخص الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري وتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: توازن اختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: تحليل وضعية ميزان مدفوعات الجزائري.

✓ وبينما الفصل الثالث فهو تطبيقي يهدف إلى محاولة نمذجة سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال السنوات (2014/2000) بتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:التحليل القياسي لميزان المدفوعات الجزائري(2014/2000).

المبحث الثاني:الدراسة التحليلية و التنبؤ به للنموذج.

الفصل الأول:

الإطار النظري لميزان المدفوعات وسعر الصرف

تمهيد :

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عنها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال او في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دوله ان تعرف على وجه التحد يد يحقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات، تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات، وغالبا ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدول والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولية في الدولة ليس فقط عن نطاق القوة والضعف في الوقف الخارجي للاقتصاد الوطني ولكن أيضا تأثير المعاملات الخارجية على المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

ومنه لميزان المدفوعات أهمية كبيرة حيث من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي ،لذلك فان غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضاءه تقديم موازين مدفوعا تهم سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي.

وتعتبر النقود أداء للتداول أو تحضى بالقبول العام إذا كانت عملية وطنية داخل البلد الواحد غيرأنه في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فإن الوضع يختلف تماما لأن التبادل التجاري يتطلب نوعا من المقارنة بين عملتين على الأقل، ويطلق على هذه المقارنة بسعر الصرف حيث توجد مفاهيم متعددة ومختلفة لسعر الصرف، بحيث يكون لكل منها دلالة وانعكاساته ومن ثم استخداماته.

وفي هذا السياق سنحاول الإلمام جميع جوانب الموضوع، حيث سنتطرق في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.
- المبحث الثاني:هيكل ميزان المدفوعات.
- المبحث الثالث:ماهية سعر الصرف.

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف ميزان المدفوعات ومعرفة أهميته وذلك بتقسيمه إلى المطلبين التالين :

المطلب الاول : تعريف ميزان المدفوعات

هناك تعاريف عديدة لميزان المدفوعات لكنها متقاربة فيمابينها أهمها:

يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لمسجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة معينة وغير المقيمين فيها، ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة[1].

- ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة[2].
- هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة وغير مقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية عادة سنة[3].

يعرف ميزان المدفوعات لبلد ما عن وجود كشف يشمل ويظم فيه كل السلع والهبات والمساعدات الخارجية وكذلك القروض في المدى القصير والطويل والذهب والمعاملات الرئيسية لتغطية الداخلية إلى البلد والخارجية منه.

تعريف صندوق النقد الدولي : ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول أخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم، حيث أن صندوق النقد الدولي استعمل أسلوبا وظيفيا، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها وبالتالي هو أكثر عمقا.

و ينبغي أن يكون واضحا من هذه التعاريف ما يلي:

[1] -Pabentantoine, balance des. painemts. et politique , économique, nothan, france,1996,p 5.
[2] -Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine, o.p.u Alger , 1993,p27.
[3] - زنيب حسن عوض الله, الإقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة للنشر, مصر, 1999, ص100.

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.
- يعتبر الوطنيون هم المقيمين على إقليم الدولة وذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة لا يعتبرون الوطنيين مثل السواح الأجانب، وأعضاء البعثات الدرامية والديبلوماسية رغم تواجدهم بالخارج.
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مثل : شركات بنوك الذين يزالون نشاطهم داخل إقليم الدولة.
- الإقامة وليست الجنسية التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا فيدرج في ميزان المدفوعات ومالا يعتبر كذلك فلا يدج فيه، فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة.
- قاعدة محددة في بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، على حين تبدأ بعض الدول الفترة السنوية في أول جانفي وتنهيها في ديسمبر وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة الوضع الاقتصادي الخارجي، و من ثم العمل على اتخاذ القرارات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار في نهاية العام.

ولإعداد ميزان المدفوعات لابد من الحصول على البيانات اللازمة لذلك وهذه البيانات يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة تصدر مصالح الجمارك بيانات دورية عن قيمة السلع المصدرة والمستوردة، كما تتضمن حسابات الحكومة الانفاق الرسمي في الخارج(انفاق البعثات الدبلوماسية والعلمية وفوائد السندات)، وتظهر ميزانية البنك المركزي للتغيرات التي تطرأ على الاحتياطات (النقد الاجنبي، الذهب).

كما ينقسم ميزان المدفوعات الى جانبين تدرج فيهما هذه البيانات إحداها دائن والأخر مدين، وتقيد في جانب الدائن جميع المعاملات التي تأتي للدولة من العالم الخارجي، ولذا يطلق على الجانب، جانب المحصلات أو الإيرادات.

أما الجانب المدني فتقيد فيه كل المعاملات التي تقتضي قيام الدولة بمدفوعات للخارج، فلذا يطلق على هذا الجانب جانب المدفوعات أو بالإضافة الى ذلك فان بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة كل ثلاث اشهر مثل الو.م.أ أو معظم الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة

الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثمة العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة.

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازن دائما بمعنى ان تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال، وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلاف في بنوده المختلفة.

حيث أنه من الجدير بالذكر أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الاغراض أهمها:

1. تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال المقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم بهذه المعلومات تحديد السياسيات التجارية الملائمة في ضوء نقاط القوة والضعف في المواقف الخارجية للاقتصاد الوطني.
2. تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في إحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تعبر عن الدخل والتوظيف.
3. تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الاجنبية على العرض المحلي والنقود ومن ثمة على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها.
4. إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشراً لإتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن[1].

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية هي في حد ذاتها مسألة حيوية لأي إقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية[2]:

1. **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه العلاقات الإفتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الوطني لانه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرت

[1]- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم, الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص 84 .

[2]- عرفان تقي الحسيني , التمويل الدولي , دار مجدلاوي، عمان،2002، ص115.

والواردات من المنتجات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف...الخ

2. **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف**:إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التيادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الإقتصادية.

أ. **ساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة** : يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع،كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

ب. **تقيس الوضع الخارجي للدولة** :حيث أن المعاملات الاقتصادية والتي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة إندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تعكس موقف الدولي للقطر[1].

إن من المعروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على عدد غير محدد من المعاملات الاقتصادية بين مختلف دول العالم والواردات السلعية والخدماتية وحركة رؤوس الأموال، إضافة إلى تحويلات رأسمالية من جانب واحد...إلخ.

أن تطور حجم وقيمة هيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصادية الوطني سواء من جهة نظرة محلية أو دولية[2]،كما أن هذه المعاملات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي بالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للبلد.

أما مكونات هذه المعاملات فهي تعكس قوة الاقتصادية الوطني وقابلية التنافس ودرجة استجابة للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم كل من الإنتاج والتصدير بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات، ودرجة التوظيف، مستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العلمي والتكنولوجي...إلخ.

[1]-السيد السريتي أحمد محمد, إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، 2000 ,ص227-230

[2]- زينب حسن عوض الله ،مرجع سابق,ص 115 .

❖ في ضوء ذلك، فإن الميزان يشكل أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب التركيب الشامل مثل:

- تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية.
- تصميم السياسات المالية والنقدية.

المبحث الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

يقيم ميزان المدفوعات طبقا لطبيعة المعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي الى ثلاث حسابات رئيسة بعض النظر كون هذه المعاملات مدينة أو دائنة ميزان المدفوعات على قسمين هما[1]:

1. **التقسيم الراسي لميزان المدفوعات**[2]: وهو التقسيم الذي يعتمد على النظرة الراسية الى البنود التي يتكون منها هذا الميزان ، وينقسم وفقا لهذه النظرة الرأسية الى عمودين يدل احدهما على الجانب الدائن (الجانب الأيمن) حيث تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

وفي جهة الجانب الأخر المدين (الجانب الأيسر) حيث يضم جانب الدائن حيث تسجل كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى ، أي أن الواردات و كل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين ,أو كافة المعملات الاقتصادية المدونة في الجانب المدين لميزان المدفوعات.

2. **التقسيم أفقي لميزان المدفوعات:** وهو التقييم الذي يعتمد على نظريتنا الأفقية للبنود التي يتكون منها الميزان وفي هذا الخصوص ينقسم ميزان المدفوعات الموازنة والحسابات التالية:

- **أولا: السلع والخدمات:**

1. **السلع:** يسجل هذا البند كافة العمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية المقيمين الى ملكية غير المقيمين تقيد قيمتها في جانب الدائن والعمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية غير المقيمين تقيد قيمتها في جانب المدين

[1]- سامي عفيفي حاتم, مرجع سابق, ص19.

[2]- الفار ابراهيم محمد، مرجع سابق, ص84.

سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل ، ويشير صندوق النقد الدولي **(FMI)** وفي هذا الشأن تقييم الصادر والوارد من سلع على الأساس (**فوب - FOB**)[1]، وهذا خلافا لما جرت عليه العادة في بعض الدول وهي تقوم على الصادرات أو الواردات (**سيف - CIF**)[2]، وذلك يميز قيمة الخدمات المتعلقة بها فعلا وتأمينا .

2. **الذهب غير النقدي:** يقصد بالذهب في مجال الراهن كل سلعة ذهبية (مسكوكات او سبائك) يزيد نصيب الذهب في قيمتها 80% وتحسب كما يلي.:

بند الذهب الغير نقدي =الصادرات . الواردات + التغير في الارصدة الرسمية من الذهب النقدي.

3. **السفر الى الخارج:** يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (دائن) أو مصروفات المسافرين المقيمين في الخارج (مدين) ويقصد بالمسافر في هذا الشأن السائح أو الطالب والمريض أو الموظف من مهمة رسمية أو المسافر لقضاء أعمال.

4. **النقل:** ويقصد به نقل المدفوعات الدولية المتعلقة بمختلف أنواع الخدمات الخاصة بالنقل (البري الجوي والبحري)، ويشمل ذلك أجور شحن البضائع، ثمن تذكرة السفر رسوم الموانئ، نفقات إصلاح السفن والطائرات وقيمة كل ما تحصل عليه السفن والطائرات من وقود وتموين ورسوم العبور....الخ.

5. **التامين:** قد يكون التامين خاص بنقل السلع كما قد يكون على غير نقل السلع مثل عمليات التامين على الحياة أو الحوادث وإعادة التأمين[3].

6. **دخول الإستثمارات:** ويشمل هذا البند العائد من الأصول الدولية من أصول الدولة في الخارج (دائن) ومن أصول الخارج في الدولة (مدين) .

7. **عمليات حكومية:** ويتضمن هذا البند عدد من العمليات التي تباشرها الحكومات وتميز في هذا الصدد بين:

أ. إيرادات ومدفوعات الحكومة الوطنية من خلال نفقات البعثات الدبلوماسية و السياسية ومساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات والعمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج وكذا الضرائب التي يدفعها مواطن من الخارج...الخ.

---

[1]- **(Boaed On Free)**،أي قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للإقتصاد المصدر ,ضمن قيمة البضاعة ,وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

[2] **(Cost Insurance Freight)**، أي قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للإقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة ، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

[3]– كامل بكري، التمويل الدولي، مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر، الأسكندرية، مصر,1994، ص114.

ب. العمليات الخاصة بالحكومات الاجنبية من خلال الإيرادات الناشئة عن مصروفات البعثات الاجنبية والمنظمات الدولية.

8. **متنوعات:** سيشمل هذا البند عمليات مختلفة أسعارها مثل أجور الموظفين في الخارج والأجانب العاملين في الداخل، عن الخدمات المهنية ،المعاشات الخاصة العمولات التجارية مدفوعات البريد والهاتف وإيجار الأفلام .....الخ.

- **ثانياً: الهبات والتعويضات:** يشمل هذا القسم القيود المقابلة للعمليات غير التبادلية التي تظهر في بنود اجرى من ميزان المدفوعات وهي عبارة تحويلات من جانب واحد وتنقسم الى:

أ. **الهبات الخاصة:** وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات الدولية الثقافية، الخيرية، منها العيني.

ب. **الهبات العامة:** وتتضمن التعويض ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها (السلع، الخدمات، نقد الصكوك المالية).

- **ثالثا: رأس المال والذهب النقدي:** ونميز هنا بين القطاع الخاص والقطاع الرأسمالي.

1. القطاع الخاص:

1.1. **رأس المال طويل الأجل:** يتعلق الأمر في هذه الحالة بالتغيرات الطارئة على الأصول والخصوم طويلة الأجل المقيمين في الدولة من قبل الخارج واهم أنواع هذه الأصول الاستثمارات المباشرة و صكوك الحافظة.

2.1. **رأس المال قصير الأجل** : يتعلق الأمر هنا بصفة خاصة من حيث الالتزامات بالتغيرات المتعلقة بالديون التجارية والقروض المعرفية، أما من حيث الأصول فالقيد يشمل التغير في الرصيد من العملة الاجنبية والودائع في البنوك الاجنبية والحقوق التجارية.

2. القطاع الرسمي:

- **رأس المال طويل الأجل:** يخص القروض الحكومية و المصرفية وكذلك الصكوك طيلة الأجل وما يتعلق بالاستثمار المباشرة.
- **رأس المال قصير الأجل:** التغييرات الطارئة أولا على التزامات مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع في بنوك محلية وأدوات الخزانة العامة والقروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيأت الحكومية أو المصرفية.
- **الذهب النقدي:** التغيرات الحاصلة على أرصدة، الهيأت الرسمية والبنود من الزيادة أو النقصان[1].

[1]- نعمت الله نجيب إبراهيم, أسس علم الإقتصاد, مؤسسة شباب الجامعية, الأسكندرية, 1988, ص137.

- **رابعاً: السهو والخطأ** : حيث أن ميزان المدفوعات يشيد مطابقته المحاسبية مع كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين فإن المجموع الكلي للبنود المدينة يجب ان يكون دائما نظريا متساويين أي أن رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال يجب ان تكون دائما مساوين ولكن في الواقع العلمي غير ذلك حيث من الصعب أن يجمع بيانات عن كلا جانبي كل معاملة تتم مع الخارج، وبالرغم من الجهود التي يبذلها الاحصائيون فإن الحساب الجاري وحساب رأس مال نادراً ما يتوازن وفي بعض الأحيان تغطيه البيانات تميل لأن تكون غير كامل.
- والجدول التالي يوضح هذا الهيكل [1]:

الأقسام المكونة لهيكل الميزان المدفوعات	دائـــــــن	مديـــــن
أولا–السلع و الخدمات 1.السلع. 2. الذهب غير النقدي. 3. السفر إلى الخارج. 4.النقل. 5. التأمين. 6.أعمال حكومية. 7.دخول الإستثمارات. 8.متنوعات.		
ثانيا– الهبات و التعويضات. 9.الخاصة. 10.العامة.		
ثالثا–راس المال والذهب النقدي. **أ– القطاع الخاص**		

[1]– عادل أحمد حشيش، الإ قتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر,2001 ، ص 83.

11.الإلتزامات طويلة الأجل.		
12. الإلتزامات قصيرةالأجل.		
13.الأصول طويلة الأجل.		
14.الأصول قصيرة الأجل.		
ب–القطاع الرسمي والينوك.		
15.الألتزامات طويلة الأجل.		
16.الألتزامات قصيرة الأجل.		
17.الأصول طويلة الأجل.		
18.الأصول قصيرة الأجل.		
19.الذهب النقدي.		
السهو والخطأ.		

المصدر : عادل أحمد حشيش ، الأقتصاد الدولي،ص83.

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة :

- إدارة الجمارك :تصدر بيانات مفصلة أو جزئية عن تصدير واستراد السلع .
- مصلحة الضرائب تقدم إحصاءات عن عائدات رأس المال المستمر في الخارج.
- تظهر ميزانية البنك المركزي التغييرات التي تطرأ على الأصول الدولية (العلامات الاجنبية، الذهب النقدي ،وحقوق السحب الخاصة).
- دوائر الدولة المختصة بدخول وخروج الأشخاص.

كما أنه يتألف ميزان المدفوعات من قسمين أساسيين هما[1]:

أ. ميزان المعاملات الجارية.

ب. ميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي.

وعادة ما يقدم ميزان المدفوعات مقسما الى ثلاثة الى ثلاثة أقسام رئيسية:

1- محمدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 229.

أ. ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل أو حساب رأس المال.

ب. ميزان المعاملات التجارية.

ت. صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول الميزان الذهب وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

المطلب الأول: ميزان المعاملات الجارية.

الفرع الأول: الحساب التجاري.

في ميزان المعاملات التجارية تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة حصلت فيها وليس في السنوات أو المراحل الآتية وهو يتكون من قسمين.

1. **الميزان التجاري:** ويسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط، وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المالية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات بلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يكن مشهدتها ويسجل عند عبورها الحدود، أن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق الى حد ما غير انه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل علينا عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات المادة حسابات الواردات من أسعار (**CIF**) إلى أسعار (**FOB**) بمعنى سلع نفقات النقل والتأمين عن نفقات الأساسية لشراء السلع.

طريقة القيد الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد وتقيد في الجانب الدائن أما الواردات فتفيد في الجانب المدين حيث أنها تؤدي المدفوعات الدولة إلى الخارج ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات،إذا ما زالت قيم الصادرات السلعة على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون حقق عجزاً.

كما أنه ومن خلاله نستنتج أن ما إذا كانت الدولة نامية أو دولية عظمى مصنفة وهذا من خلال ملاحظة تركيب الواردات والصادرات فالدول المصنعة صادراتها عبارة عن تجهيزات صناعية بشتى أنواعها والموارد الغذائية مادية كانت أو محولة وفي مقابل ذلك تقوم باستيراد المواد الأولية سواء كانت طاقوية أو مناجم .

أما بالنسبة للدول النامية فعكس ذلك معظم وارداتها تتركز على المواد الغذائية أو التجهيزات الصناعية أما صادراتها معظمها عبارة عن المواد الأولية والملاحظة العامة هذا هي أن الميزان التجاري في الدول النامية غالبا ما تكون المسؤول الأول عن عجز ميزان مدفوعات لكون وارداتها أكبر[1].

2. **ميزان الخدمات الاقتصادية:** ويضم عمليات التجارة غير المنظورة من نقل، تأمين، خدمات البنوك والسياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية، وعوائد الاستثمارات .....الخ التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى .

ويشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملات الاجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى). والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات المصريفة والتأمين والسياقة، السفر، كما تشمل أيضا عوائد أرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق على على الدفاع والإدارة وما وراء البحار...الخ.

طريقة القيد الخدمات التي قدمت في المواطنين الى الأجانب تسجل في الجانب الدائن لأنه ينتج عنها دخول لأموال أجنبية الى الدولة، أما الخدمات التي قدمت الى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في الجانب المدين لأنها تؤدي الى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج[2]، أما عائدات استثماراته رؤوس الأموال في الخارج والتي هي العبارة عن فوائد القروض الى الشركات والهيأت الأجنبية وأرباح الاستثمارية في الخارج مسجل في جانب الحقوق بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال، أما الأرباح والفوائد التي لا تعود الدولة الأم فإنها تضاف الى استثماراتها الخارجية وتزيد من حقوقها.

أما قسم الهبات والتعويضات فيقسمها صندوق النقد الدولي الى بندين:

1. **الهبات والمساعدات الحكومية:** وتتضمن التعويضات وكذلك الهدايا على أنواعها سلع خدمات، نقد، صكوك مالية.
2. **الهبات الخاصة:** بالإضافة الى الهبات والمساعدات الحكومية هناك أيضا هبات من منظمات دينية وخيرية وثقافية، وهي تعطي غالبا من دولة على أحزاب بدون مقابل وقد يكون من أهداف الهبات

[1]- عثمان علي , بيراك خالد مذكرة تخرج , ميزان المدفوعات وتعديله، مذكرة تخرج شهادة ليسانس, تخصص مالية، جامعة عنابة,94.93 ص100.
[2]- فوزي منصور، محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص47.

والمساعدات الحصول على امتيازات أو مواقف سياسية معينة من قبل الدول الموهوبة، على سبيل المثال إلتزام الدول النامية نهج سياسي واقتصادي يخدم بالنتيجة مصالح الدول الواهبة.

ويسمى هذا الميزان ميزان المعاملات الجارية نظراً لإن حركة السلع والخدمات تشكل جزء من الاقتصاد القومي (الصادرات) أو من مجموع السلع والخدمات المستوردة والتي يتألف منها جزء الاستهلاك خلال فترة معينة.

وتسجل الصادرات من السلع والخدمات في الجانب الدائن (جانب الحقوق) لأنها تعتبر بمثابة إيرادات تتلقاها الدولة من الخارج وعلى العكس واردات الدولة تسجل في الجانب المدين لأنها تعتبر بمثابة مدفوعاتها التي تؤديها الدولة للخارج بالإضافة إلى دخول أخرى التي تشمل أرباح الموزعة على أسهم التوظيف والدخل الناشئ عن نسب في شركة (في غير حالة الاستثمار المباشر) ودخل العقارات غير تجارية، لا تفيد هنا الأرباح غير الموزعة على عكس ما رأينا بالنسبة للاستثمارات المباشرة وذلك لانتقاء الحكمة من قيدها لكونها تحت تعرف المسيطر على المشروع وكذلك متنوعات التي تشمل عمليات مختلفة، أجور المواطنين المستغلين في الخارج والأجانب المشتغلين في الداخل إعتماد على معيار الإقامة بطبيعة المالي والمعاشات الخاصة، العمولات التجارية الأرباح والخسائر على عمليات تجارية تمت في الخارج على يد مقيمين، مدفوعات البريد والهاتف والتلغراف والدعاية، إيجار الأفلام عوائد على الحقوق الأدبية[1].

الفرع الثاني : حساب التحويلات من جانب واحد

تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، و سميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، و قد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية[2] فالتحويلات الخاصة مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية .....الخ

والتحويلات الحكومية هي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل : المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للاعانته من الكوارث الطبيعية أو لتحويل شراء معدات حربية ....الخ

[1] – محمود يونس, إقتصاديات دولية, دار الجامعية, لإسكندرية, مصر,2007 , ص152، 153.

[2] – بكري كامل، مبادىء الاقتصاد, الدار الجامعة، بيروت، 1986, ص 364.

أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فهي كالتالي :

تفيد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد، و في الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمات المقدمة، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة، أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس أي تسجل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد ، و في الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة .

إن المبادلات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي بدون مقابل تدخل تحت هذا البند كالهبات أو الإعانات أو التعويضات المقدمة من طرف الدولة الى غيرها وتأخذ شكل قيم مالية أو عينية على شكل جوائز أو مكافآت.

فالإعانات مثلا قد تكون عينية أو مالية والعينية كالمواد الغذائية وفي الغالب بسبب حدوث أزمات ونكبات كالكوارث الطبيعية، أما التعويضات فتقدم بمناسبة التسبب في خسائر مادية ومعنوية للبلد من قبل أشخاص دولة أو دولة أخرى أو من قبل الهيئات الرسمية لهذه الدولة أو الدول وتكون ضخمة إذا ما تعلقت بخسائر الحرب.

كما أن تحويلات الأجانب من خارج الدولة الى بلدانهم أو العكس تعتبر ذات أهمية كبيرة في حساب التحويلات من جانب واحد حيث تؤثر على ميزان المدفوعات إذا منحة جزء من دخلها الى عائلاتها داخل بلدهم الأصلي إلى خارج بلد المهاجرين إليه بصفة عامة سواء كانت عينية أو نقدية، كما يزيد من مدفوعات البلد لمستضيف من العملة الصعبة اتجاه غيره من الدول وهذا ما يحدث في البلدان النامية ومنها الجزائر التي ظلت تستقبل منذ الاستقلال المتعاونين الأجانب، وعلى العكس من ذلك بعد التحويلات المالية الجزائرية من الخارج الى الداخل نجدها معدومة[1].

المطلب الثاني: حساب رأس المال

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال سواء كانت أصولا حقيقية أو مالية من دولة لأخرى، ويكون نتيجة المعاملات الجارية لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة، العجز في ميزان المعاملات الجارية، يعني تدفق لرؤوس الأموال الى داخل الدولة وعلى العكس من ذلك الفائض يعني خروج لرؤوس الأموال، من هنا تتبع أهمية دراسة حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي ويؤخذ في هذا الميزان بعين الاعتبار، وكل على حد الاستثمارات الخاصة والرسمية من جهة وان كانت طويلة أو قصيرة الأجل من جهة ثانية.

[1] – توفيق عبد الرحيم يوسف حسين , الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان ,2004 , ص28.

الفرع الأول : الاستثمارات طويلة الأجل

ويقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فتراتها عن العام وتضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وهي توضح مراكز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج والأجل طويل.

أولا: الاستثمارات المباشرة

عرف هذا النوع من حركة رؤوس الأموال انتشارا كبيرا في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، وقد كانت عبارة عن حركة لرؤوس الأموال من الدول المستعمرة التي تواليعها ومستعمراتها في دول آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية إلا أن هذا الشكل لحركة رؤوس الأموال قد انكشف في الوقت الحاضر كنتيجة لتغير الظروف السياسية والاقتصادية من مصادرات وتأميمات، أضفت الى ذلك الشروط التي باتت توضح على أصحاب رؤوس الأموال من مشاركة للحكومات الوطنية في الأرباح، ناهيك عن تحديد المجال للاستثمار، هذا وقد حدد صندوق النقد الدولي الاستثمار المباشر بأنه المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة، ويتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية، والعقارات التجارية المملوكة للمقيمين في الخارج .

ثانيا: القروض الدولية

لقد أصبحت القروض الدولية طويلة لأجل تمثيل الشكل الغالب في وقتنا الحاضر، ومصادرها اما خاصة أو حكومية أومن منظمات دولية مثل البنك الدولي، ويبين هذا البند القروض الدولية طويلة الأجل التي منحها مقيمون الى غير المقيمين أو التي حصل عليها مقيمون من غير المقيمين وتسجل حركة رؤوس الأموال المحمولة الى الخارج في الجانب المدين ذلك أن استثمار رؤوس الأموال في الخارج إنما تقضي أداء مدفوعات، بينما تسجل حركة الأموال المحمولة من الخارج في الجانب المدين، مع ما فيها من زيادة مديونية الدولة لأجل طويل، لأنها تمثل أرصدة من العملات الاجنبية تتدافق الى الداخل.

الفرع الثاني : الاستثمارات قصيرة الأجل

وهي أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا تتجاوز أجل استحقاقاتها لسنة الواحدة ومنها الودائع لأجل وأذونات الخزينة والأوراق التجارية ..الخ وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحمولة من

الخارج في الجانب الدائن وعلى العكس من ذلك تقيد في الجانب المدين ان كانت محمولة الى الخارج ومن الضروري أن نفرق بين حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية بعوامل وتتمثل في ما يلي:

- التضخم وما نتج عنه من هبوط في رأس المال.
- التعبير في سعر الفائدة في المراكز المالية المختلفة.
- عامل المضاربة ان كان هناك مؤشرات تدل على تغير في القيمة الدولية لعملة وطنية ما تتحول رؤوس الأموال إلى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي ثم يبادر إلى بيع هذه العملة بعد ارتفاع سعرها[1].

المطلب الثالث : صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأموال السائلة

يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وحينما يتحدث الاقتصاديون عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات فإنهم يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية معا، فيتحقق عجز في ميزان المدفوعات حينما يكون مجموع الجانب المدين في ميزان المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما ويتحقق الفائض في الحالة العكسية وبعد إجراء التسوية الحسابية للعجز وللفائض بواسطة التحركات في عناصر الإحتياطات الدولية،يصبح ميزان مدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية أي يحدث تكافؤ أو تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة في ميزان المدفوعات ومثل هذا التوازن الحسابي يجب أن يفرق تماما عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يمكن أن يتحقق لو تساوي مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الدائن فيمهما، فالتوازن الحسابي هو توازن حتمي لابد منه أن يتم، أما التوازن بالمفهوم الاقتصادي فله ظروف خاصة يتحقق فيما، أن التحركات في الإحتياطات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات أي تستخدم بغرض تحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات[2].

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف حسين, مرجع سابق , ص145.

[2] - زينب حسن عوض الله ,مرجع سابق ,ص210،211.

خيث أن إحتياطات الدولة تضم العناصر الآتية:

1. **الذهب النقدي** :لدى السلطات النقدية وزارة الخزانة والبنك المركزي أو صندوق الصرف الأجنبي و يجب تمييز الذهب النقدي عن الذهب الذي يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء والذهب بالمعنى الأخير أي الذهب غير النقدي يعامل على أنه سلعة عادية وتقيد صادراته وارداته في الميزان التجاري مثل أي صادرات وواردات سلعية.

2. **رصيد العملات الاجنبية والودائع الجارية**: التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها لدى البنوك الاجنبية.

3. **الأصول الأجنبية قصيرة الأجل** :مثل أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية وهي تمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين والأجانب تجاه الدولة لدى السلطات النقدية والتي يمكن التعرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة عند الضرورة، وتزداد أهميتها ورصد العملات الأجنبية كلما أمنك الحصول على عملات صعبة أو قابلة للتحويل عن طريقها.

4. **الأموال الوطنية قصيرة**: أذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التي تحتفظ بها السلطات الاجنبية والبنوك الاجنبية.

5. **الودائع التي تحتفظ بها السلطات الاجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية**: وهذا الأموال الوطنية قصيرة يمثلان الالتزامات لأجل قصير تجاه الدول الاجنبية والتغيرات فيهما تستخدم أيضا لتسوية العجز أو الفائض في ميزان مدفوعات.

6. **مبيعات الأصول الاجنبية طويلة الأجل**: التي تحتفظ بها السلطات النقدية ضمها الى حيازتها

7. موارد صندوق النقد الدولي والمسموح للدولة باستخدامها وفق للاتفاقية

8. أية قروض تنظيم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الاجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات[1].

- **كيفية التقيد في ميزان المدفوعات للتغيرات بالزيادة أو النقصان في عناصر الاحتياطات الدولية:**

نلاحظ في المجال المالي أي عناصر الاحتياطات الدولية لا تعامل على أنها مدفوعات مباشرة حيث أنها تختلف في طبيعتها على التدفقات النقدية التي تنساب من أو إلى البلد في المعاملات الجارية أو الرأسمالية

[1] – زينب حسن عوض الله , الإقتصاد الدولي , دار الجامعة الجديدة للنشر مصر , 1999 ,ص36.

الاحتياطات الدولية تستخدم في عمليات محددة ألا وهي عملية تسوية الرصد المدني العجز والرصد الدائن الفائض في ميزان المدفوعات، فلا يصح أن يعتقد البعض عن طريق الخطأ أن تحركات الذهب النقدي الى الخارج سوف تفيد الجانب المدين من ميزان المدفوعات مثلما في ذلك المدفوعات النقدية أن تحركات الذهب للخارج تعامل في حقيقة الأمر مثل الصادرات تماما حيث يترتب عليها مدفوعات من الخارج أي تدفقات نقدية أجنبية الى البلد، على ذلك فهي تقيد في الجانب الدائن من الميزان أما تحركات الذهب النقدي الى داخل البلد أي زيادة حيازة السلطات للذهب فيترتب عليها مدفوعات إلى الخارج وعلى هذا فهي تفيد في الجانب المدين من الميزان مثل الواردات.

إن الذهب النقدي يعامل كأنه سلعة فتعتبر زيادة حيازة السلطات النقدية للبلد منه بمثابة استيراد بينما أن نقص حيازتها منه يعتبر بمثابة تصدير، وبنفس الطريقة تسجل في ميزان المدفوعات تحركات الأصول السائلة التي تمتلكها السلطات النقدية للبلد وتحتفظ بها في شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل أو ودائع لدى البنوك الاجنبية فالنقص في هذه الأصول أي انتقال حيازتها من البلد الى البلدان الأجنبية يعتبر بمثابة تصديرها ويترتب عليه مدفوعات من البلدان الاجنبية الى البلد وعلى ذلك يتم قيد العملية في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات والعكس صحيح حيث أن الزيادة في هذه الأصول لدى السلطات النقدية للبلد تتم على أساس خروج مدفوعات من البلد الى البلدان الأجنبية.

يستخدم في التغيرات في التزامات البلد اتجاه البلدان الاجنبية فيعتبر شراء الأجانب لأذونات الخزينة الوطنية أو للأوراق التجارية أو الزيادة ودائعهم بالبنوك بمثابة صادرات ويترتب على هذه العمليات تدفقات نقدية أو أجنبية الى داخل البلد، ولذلك فالزيادة في التزامات البلد تجاه البلدان الأجنبية تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، وهذا بينما أن النقص في حيازة الأجانب من الأصول الوطنية قصيرة الأجل أو الودائع التي يحتفظون بها لدى البنوك الوطنية يترتب عليه تدفقات نقدية من البلد الى الخارج مثل عمليات الاستيراد، ولذلك فإن مثل هذه التحركات تقيد في الجانب المدين في ميزان مدفوعات وبالمثل تعامل موارد صندوق النقد الدولي حينما تستخدم في التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، فالقروض قصيرة الأجل التي يحصل عليها البلد من الصندوق تقيد في الجانب الدائن إذا يترتب عليها إنسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى البلد بينما أن سدد القروض إلى

الصندوق يقيد بالجانب المدين في ميزان المدفوعات حيث يترتب عليه انسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل خارج البلد[1].

المبحث الثالث: ماهية سعر الصرف

إن من بين أهم المشكلات الاقتصادية التي تثيرها العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الاقتصاد الوطني واقتصاديات دول العالم، هي تلك المشكلات الخاصة والمتعلقة بالعلاقة بين النقد الوطني والنقد الأجنبي، كما يطلق عليها مشكلة سعر الصرف. وبما أنه لا توجد عملية دولية تتفق كافة الدولة على تعاملها، وبما أنه لكل بلد وحدته النقدية الخاصة التي تتخذ أساسا التعبير عن قيمة كل سلعة لذلك فإن المشكلة تنشأ عند رغبتنا في مقارنة سعر معينة في دولة ما وسعرها في دولة أخرى، وعليه فإن المبادلات الدولية تستلزم دائما إجراء مقارنة بين عملات البلدان أطراف التبادل، وهذه المقارنة تعتبر جوهر عملية الصرف الأجنبي.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات ومدى قبولها عالميا.

وكذلك تأثيره في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وكذا تأثيره على حجم التجارة الخارجية صادرات وإيرادات وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

المطلب الأول:تعريف سعر الصرف[2]

ويعد أبسط مفهوم لسعر الصرف هو عبارة عن مبادلة عملة دولة ما بعمله دولة أخرى أو هو الشبه التي يتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعمله، دولة أخرى، حيث أنه في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة التي تعتبر جوهر عملية صرف العملات.

أو هو نسبة مبادلة عملتين بحيث تعبر إحدى العملتين بمثابة سلعة والعملة الأخرى ثمنا لها، وبهذا المعنى يعبر سعر الصرف عن قيمة ما تساويه الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مقومة في شكل وحدات من العملة الأجنبية.

---

[1]- زينب حسن عوض الله ,مرجع سابق ,ص215.

2- ولد مولاي الشريف إدريس, آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري , رسالة ماجستر في علوم التسير فرع مالية,المدرسة العليا للتجارة, 1996-1997, ص6.

تتم عملية الصرف الأجنبي بأسلوبين، صرف مباشر بحيث تتم عملية المبادلة فيه بين الوحدات النقد الوطني والأجنبي يدا بيد بين الصراف والمشتري. وصرف غير مباشر تتم عملية المبادلة فيه على الأوراق المسحوبة على الخارج وتعطي حاملها الحق في تحويلها إلى نقود أجنبية كالكمبيالات المسحوبة على الخارج والحولات المصرفية بأنواعها المختلفة والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة.

المطلب الثاني:أنواع سعر الصرف.

في الواقع العملي لا يمكن أن تحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى، تكسب سعر الصرف صيغا عديدة لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص ومن أهم هذه الأنواع نجد:

الفرع الأول:سعر الصرف الاسمي:

يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمان، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية وبالتالي فهو لا يتم حقيقة قيمة العملة إذ يعتبر معيارا ميدانيا يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية لإهمال عنصر التضخم.

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة، ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير العرض والطلب أو بدلالة النظام المصرفي المعتمد وينقسم مسعر الصرف الاسمي إلى:

- سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في السوق الموازية أي يمكن أن يأخذ سعر الصرف الإسمي عدة قيم لعملة واحدة وفي بلد واحد وفي لحظة واحدة.

الفرع الثاني :سعر الصرف الحقيقي:

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه في العلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي= سعر الصرف الاسمي ×(مؤشر الأسعار المحلية /مباشر الأسعار الأجنبية)

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيق هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسين. فهي إذن تعبر عن مدى تغير القدرة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات. ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة. فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس.

الفرع الثالث:سعر الصرف الفعلي

يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم وإعانات مالية....إلخ[1]

ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية. باعتبار أن تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية. فقد يرتفع الدولار مقارنة بالأورو الأوروبي ويبقى ثابتا مع الين الياباني وينخفض أمام الجنيه الإسترليني فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقيس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.

ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلة العملات.
- قياس حركية سعر الصرف.

1- محمود حميدات, مدخل للتحليل النقدي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1996,ص76

الفرع الرابع:سعر الصرف الحقيقي الفعلي.[1]

إن سعر الصرف الفعلي هو ذلك السعر الذي يوفق بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من الصرف الأجنبي، فسعر الصرف الفعلي هو ذلك السعر الذي يؤدي خلال فترة من الزمن إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وبصفة عامة يتحدد سعر الصرف بتقاطع منحنى الطلب في السوق على العلمة الأجنبية مع منحنى عرض السوق لهذه العلمة، ويرتفع الطلب على الصرف الأجنبي أساسا خلال إستيراد السلع والخدمات من الخارج، و الحصول على قروض وإستثمارات أجنبية.

ويتحدد سعر الصرف الفعلي في غياب تدخل السلطات النقدية في السوق بأسلوب مباشر أي حسب العرض والطلب على الصرف الأجنبي، وهذا في حالة إستبعاد عوامل أخرى يمكنها أن تؤخر تحقيق التوازن، نذكر منها:

- البطء النسبي لتكيف أسواق السلع و الخدمات.
- تأخر أو نقص في المعلومات المتوفرة للمتعاملين في السوق.
- ضعف درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والعالمية.

المطلب الثالث:وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف على وظائف عدة سنجيزوها كالآتي:[2]

- **الفرع الأول:وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحلي على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- **الفرع الثاني: وظيفية تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات.

[1] – لبادة هواري,مغوقل عبد المجيد,كريم مهدي مذكرة تخرج ,سعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية, مذكرة تخرج شهادة ليسانيس ,تخصص مالية ,جامعة مستغانم, 2002-2003,ص34.

2- عرفان تقي الحسيني, التمويل الدول, دار مجدلاوى للنشر, 1999 ،ص 109،150.

ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة منها بالاستيرادات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة.

- ❖ وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي التجارة الخارجية للدول.

الفرع الثالث: وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك يفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين الدول وبالتالي فإن عملية تخفيض أو زيارة القيمة الخارجية للعملة (تغيير في سعر صرفها)، والتي ستتأثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزي في دول أخرى و.تنسحب هذه الآلية السعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية براس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا.كتحديد سعر الصرف.

خلاصة الفصل الأول:

إن وجود التبادل الدولي بين مختلف الشعوب والدول شيء ضروري تفرض متطلبات الحياة الدولة بشتى مكوناتها وخاصة الاقتصادية منها وعليه فإن الدول تلجأ لتنظيم اقتصادها الداخلي وتحاول إيجاد السياسات التجارية الملائمة تحد من نزيف ثرواتها وهذا من خلال التحكم في تدفق مختلف الصادرات والواردات التي يمكن قياسها بمؤشرات تستنبطها من ميزان المدفوعات الذي يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم.

من خلال هذا الفصل أوضحنا أن المبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة المبادلة أو تقويم ثمن عملة بوحدات عملة أجنبية والذي يعبر عنها بسعر الصرف.

ويظهر الصرف تبادل العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة، وتستعملها في عمل الدفع الداخلية. كما تظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية بين الدول ونظرا لأهمية المجال التجارية الخارجية ونظام المدفوعات كان لا بد من أحاطت بسعر الصرف من حيث المفهوم والنظريات الاقتصادية التي ناقشة وفسرت كيفية تحديد سعر الصرف من أوجه مختلفة وبطرق متباينة وكذا إظهار أنظمة الصرف المختلفة تهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلال التحويل عملة دولية إلى عملة أخرى وتحديد على أساس أسعار صرف العملات التي يتم تداولها في سوق الصرف الأجنبي الذي يعتبر شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف.

وعليه توصلنا لمعرفة بعض المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات وأهميته معرفة هياكله ومعرفة كيفية التقيد في هذا الميزان، ومعرفة سعر الصرف وأنواعه ووظائفه.

الفصل الثاني :

تحليل واقع ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد:

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها إعداد بيانا كافياً وشاملاً تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي، حيث سنتطرق في هذا الفصل :

- ✓ المبحث الأول: توازن إختلال ميزان المدفوعات.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول : توازن إختلال ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات مفهومين مختلفين يستخدمان في تحديد العلاقات الاقتصادية الدولية يجب التمييز بينهما وهما :

- **الأول: هو ميزان المدفوعات المحاسبي** : حيث تسجل فيه المعاملات بين المقيمين بدولة ما و غير المقيمين فيها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و بهذا فانه سجل تاريخي للمعاملات الدولية، و بالتالي يفيد التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات .
- **الثاني: هو ميزان المدفوعات السوقي** : حيث أنه يركز عند نقطة زمنية معينة، وليس خلال فترة ويفيد هذا المفهوم في تحليل أوضاع التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : مفهوم توازن ميزان المدفوعات و أنواعه :

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات، توازن محاسبي وتوازن اقتصادي

1. التوازن المحاسبي :

وعليه يطلق بالتوازن الدفتري، لأنه يظهر في دفاتير المحاسبية[1] ويقوم ميزان المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بين جانبيه إلا أن هذا لا يعني ضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة، فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن، و هكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات، فلابد أن ينعكس ذلك على حساب أخر من حساباته، فعلى سبيل المثال إذا زادت واردات بلد ما عن صادراته أو أدى هذا إلى عجز الحساب التجاري فانه لابد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية فائضا في حساب العمليات الرأسمالية، وإذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين فان هذا يعني أن الدولة استلمت شيئا دون أن تحدث تسوية له أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلا ولم تدرج في الحسابات، وهكذا عمليا يحدث هذا الاختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو والخطأ وينشأ هذا الأخير من عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية[2].

[1] - لعرابة مولود ، عبد الحق بوعتروس ، الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية , حالة الجزائر ,تقرير نهائي لوحدة بحث , جامعة منتوري قسنطينة ,1998-2000،ص،ص69،70.

[2] - قريصة صبحي تادرس محمد العقاد مدحت محمد ، النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية ، دار النهضة , بيروت , 1983, ص 329 .

ومن هنا نرى حتمية توازن ميزان المدفوعات وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه أو تحصل عليه حاليا باستثناء قيامها بالسحب من احتياطاتها النقدية، عن طريق بيع بعض أصولها الى الخارج، الاقتراض من الخارج أو تلقي الهبات والهدايا، كما أنها لا تستطيع الحصول على أكثر مما تدفعه للخارج بدون قيامها بزيادة احتياطاتها النقدية أو الأصول الأخرى أو تقليل التزاماتها قيل الأجانب أو تقديم الهدايا و المنح.

2. التوازن الاقتصادي :

إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المستقلة فان التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى، كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة.[1]

ويقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجهيه في اتجاه، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه، وتشمل هذه العمليات :

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، قصد تحقيق رغبات المستهلكين .
- التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخول .
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة .
- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة أو تهربها بدافع الحيطة و الحذر .

أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية (موازنة) مشتقة من العمليات المستقلة الهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين و نذكر منها :

حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري، وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية أو استعمالها حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة للأغراض النقدية .

ملاحظة : أن تقسيم عمليات ميزان المدفوعات ألي عمليات مستقلة وعمليات مشتقة يختلف من دولة لأخرى، وأحيانا تغير نفس الدولة تقسيمها لهذه العمليات من فترة إلى أخرى .

[1]– سعيدي نعمان ، سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1998 ، ص 9 4 .

المطلب الثاني : مفهوم اختلال ميزان المدفوعات و أنواعه

بعد تعرضنا إلى التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن هذا التوازن قلما يحدث، بحيث هو أحد الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية : الفائض، العجز، والتوازن. فكل من الفائض والعجز يعد اختلال لميزان المدفوعات.

أ. مفهوم اختلال ميزان المدفوعات :

من النادر أن يتوازن جانبا الإيرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية، وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول وتستطيع تلك الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع والخدمات الأجنبية وإما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة نشاط استثماري في الخارج[1].

كما يعني هذا الفائض أيضا أن الدولة المعنية به تعيش في مستوى معيشي أقل من ذلك الذي يمكنها أن تعيش فيه، أي لم تتمتع بكل ثروتها، وزيادة الطلب على صادراتها قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى التضخم ما لم تقم الدولة بإجراء مناسبة في هذا المجال، حيث يدخل النشاط الاقتصادي حلقة توسعية تتضمن اختلالا بين الأسعار والأجور فتضطرب العلاقات بين فئات المجتمع، وكما أن الفائض يمكن الأعوان الاقتصاديين من اللجوء إلى الاستيراد لارتفاع دخولهم، ولامكن للأجانب من استغلال موارد الدولة ومجهودات عمالها فحسب، بل من عملية استنزاف طاقاتها وخيرتها الإنتاجية كذلك.

وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها، ويترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها الحقيقية، كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية، واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

نشير إلى أنه ليس كل عجز مشكلة يجب تفاديها، لأن تحقيق العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية يمكنها من تطوير اقتصادياتها في المراحل الأولى من التنمية، حيث تستورد السلع الاستثمارية لبناء جهازها الإنتاجي.

[1]- نعمت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد , مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1988 , ص 377 .

ب. **أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات**[1] :هناك العديد من أنواع الاختلال ، حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط ، و إنما تشمل الفائض أيضا ، و تنقسم إلى قسمين :

أ. **الاختلال المؤقت** : ينقسم بدوره إلى :

- **الاختلال العارض** : هو الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعتبر عن أقوى الاقتصادية للدولة كإصابة محصول زراعي بأنه زراعية أو انخفاض أسعار البترول مما يؤدي إلى اختلال سالبا في الميزان التجاري أو قد يكون الاختلال إيجابي مثل الحروب إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري ومنه قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في مجموعه، حيث أنه يتلاشى عاجلا أو أجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو سياستها حيث بطبيعته مؤقت يزول السبب الذي أوجده
- **الاختلال الموسمي** : يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال ويمس خاصة الدول التي لهذه المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية فمثلا في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول والغاز وبعد هذه الفترة يتلاشى هذا الفائض ويتحول إلي عجز حيث لا يتطلب سياسة لمواجهته اذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة .
- **الاختلال الدوري** : يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج و الكساد تنعكس أثارها على ميزان المدفوعات فهو يحقق عجزا وتارة يحقق فائضا وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دورة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية، ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق اتباع السياسات النقدية والمالية .
- **الاختلال الاتجاهي**: هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطية التي تحتاجها للنمو الاقتصادي، وهذا الاختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، على أنه لما كانت هذه الحركات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعة مختلفة من المراحل التي يتم بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عمليات التنمية، وهذه المراحل هي :
  - مرحلة الدول الحديثة والعهد بالاقتراض، مرحلة الدول المقترضة المتقدمة.
  - مرحلة الدولة الحديثة العهد بالاقتراض ، مرحلة الدول المقرضة المتقدمة .

[1] – محمود يونس ، و محمد مبارك عبد النعيم ، أساسيات علم الاقتصاد , الدار الجامعة ،بيروت ، دون تاريخ ، ص 191 .

- **الاختلال النقدي** : يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات[1]، فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة وكل من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو اتباع سياسة انكماشية مناسبة .

ب. **الاختلال الدائم (الهيكلي)**[2] : مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويرجع إلى العوامل التالية :

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر مثل التحول من الفحم إلى البترول
- تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف والتنقيب.
- تغير فنون الإنتاج، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر أخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن زيادة إمكانيات التصدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، بسبب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى تغير العائد الأتي من الاستثمارات.
- تحسن مستوى المعيشة الداخلية دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس هذا يؤدي إلى زيادة الواردات بدرجة تفوق قوة الدولة على التصدير.

حيث أن هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاجه تغير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، وإنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الداخل والاتجاه نحو فروع إنتاج جديدة، وتحديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما للقدرة التنافسية وبالتالي علاجه يتطلب معرفة الأسباب الحقيقية التي أوجدته.

لكن العيب في هذا المقياس هو صعوبة التفرقة بين تحركات رأس المال الطويل أو القصير الأجل، وكون أن بعض التحركات قصيرة الأجل يكون لها أثر في الأجل الطويل، كما أن التجارة والخدمات قد تمول برؤوس أموال قصيرة الأجل، ولهذا تلجأ الدول و خاصة منها المتقدمة إلى أتباع أكثر من أسلوب لتقدير الاختلال في ميزان

[1] – رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر, 1980 ، ص 490 ، 517 ، 196 .

[2] -CLARLES KINDLEBERGER INTERNATIONALE ECONOMOS , 4 TH-ED, 1968,P. P , 487- 490.

مدفوعاتها. وكبديل لتعدد المعايير التي تقيس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات نجد فارق الطلب على العملات الأجنبية والغرض منها أن حيث يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات لدولة ما إذا تساوي الطلب على العملات الأجنبية والعرض منها خلال فترة زمنية.

المطلب الثالث : أسباب ومقاييس اختلال ميزان المدفوعات :

أولا: أسباب إختلال ميزان المدفوعات:

هناك عدة أسباب تؤدي ألي اختلال ميزان المدفوعات أهمها[1] :

1. سعر الصرف المعتمد للعملة الوطنية :

إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية، يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعاتت. والعكس في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل مما يتناسب والأسعار السائدة في السوق المحلية مما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات.

2. تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية :

إن تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات كما يؤدي تحكم بعض الدول في الفن الإنتاجي وبالتالي زيادة صادراتها في الوقت الذي تنخفض فيه صادرات الدول الأخرى التي لا تزال تكاليف إنتاجها كما هي .

3. **التدخل الحكومي** :هناك فاصل زمني بين ظهور الرواج والكساد في الدول المختلفة، وبالتالي استخدام أدوات السياسة الاقتصادية يمكن أن يحدث خللا في ميزان المدفوعات لأن الرخاء لا يبدأ في جميع الدول في وقت واحد وتختلف حدته من دولة لأخرى.

4. **الظروف الطبيعية** : تتسبب الظواهر الطبيعية والحروب في اختلال موازين المدفوعات الدولية وذلك لما تستدعيه من زيادة الطلب على بعض المنتوجات وعدم القدرة على التصدير بسبب مخاطر الطريق مما يؤدي استفادات الدول الأخرى التي تصدر نفس المنتجات.

1- محمد خالد الحريدي , الإقتصاد الدولي, المطبعة الجديدة , دمشق ,1977 , ص 94 .

5. **الاضرابات العمالية:** هي التي تمس بعض الأنشطة التصديرية أو المتعلقة بها تؤدي إلى الإضرار بالصادرات حيث تميل إلى الانخفاض بينما تزداد الواردات لذا أصبحت هذه الأنشطة لا تكفي لسد الحاجيات المحلية.

6. **الأحوال الجوية:** هي الأخرى قد تؤثر على أنشطة الزراعية حيث تؤدي إلى تدهور الانتاج الزراعي وبالتالي الصادرات من هذا القطاع.

7. **أذواق المستهلكين:** حيث التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى إنخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (إنخفاض الصادرات المحلية).

8. **الظروف السياسية:** التي تؤدي إلى ظهور عجز مؤقت لتدهور معدلات الصادرات نتيجة الحروب الحصار الاقتصادي.

9. **الظروف الاقتصادية:** فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة انتعاش أقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات كالرقابة على الصرف وتقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة.

أما بالنسبة للعجز الدائم فإن خبراء صندوق النقد الدولي يرجعون هذا النوع من العجز إلى الإفراط في مستويات الطلب الداخلي الذي يمتلك موارد البلد من احتياطاته الخارجية لتسديد قيمة وارداته، أو بسبب مستويات التضخم العالية الناشئة عن الارتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وهو ما يطلق عليه اسم (الاختلال الأساسي)[1].

ثانيا: مقاييس إختلال ميزان المدفوعات :

يمكن التمييز بين مقاييس الاختلال ميزان المدفوعات هما ميزان المستويات الرسمية، وميزان الأساسي.

1. ميزان المستويات الرسمية :

إذا كان ميزان المستويات الرسمية مدنيا فانه يشير الى زيادة الحسابات الدائنة عن الحسابات المدينة وهذا يعني أن ميزان المدفوعات في حالة فائض، أما اذا كان ميزان المستويات الرسمية دائنا فذلك يدل على عجز ميزان المدفوعات.

هناك مجموعة من المعاملات التي لها طابع المستوية، مثل مشتريات ومبيعات العملات الأجنبية بواسطة البنك المركزي أو الهيئة المسؤولة، بغرض الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة. وكون مبيعات الصرف الأجنبي بواسطة الجهات الرسمية يقلل من الاحتياطات الرسمية في الدولة. والمشتريات تزيد من هذه الاحتياطات معناه أن

[1]- محمد خالد الحريدي ,مرجع سابق,ص94

الاحتياطات الرسمية لم تتأثر بأي معاملات أخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي يمكن اعتبارها مؤشرا لوضع ميزان المدفوعات ورصيد معاملات التسوية الرسمية كمقياس للاختلال يواجه العديد من الصعوبات أدت إلى التخلي عن استخدامه، نذكر منها :

- تقويم أسعار الصرف وحرية تقبلها جعل استعاب معظم الاختلالات في موازين المدفوعات من خلال تقلبات أسعار الصرف.
- غالبا ما تتأثر الاحتياطات الرسمية بمعاملات أخرى من غير التدخل في سوق الصرف الأجنبي مثل ما حدث في الو.م.أ حيث ارتفعت لاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا نتيجة تدفقات الدخل بالدولار للدول المصدرة للبترول حيث استخدمت هذه الاحتياطات في تسوية ميزان المدفوعات الأمريكي في حين أن نسبة كبيرة من هذه التدفقات يمكن نسبها إلى قرار .
- صعوبة التمييز بين المعاملات المستقلة و معاملات التسوية فبإمكان دولة ما أن تقترض لسد العجز في الميزانية، فهذا القرض يعتبر معاملة مستقلة، وكذلك بإمكانها الاقتراض لزيادة احتياطاتها من الصرف الأجنبي فهذا القرض يعتبر بمثابة معاملة تسوية ويمكن أن يحقق الهدفين معا.

2. الميزان الأساسي:

الميزان الأساسي هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب راس المال طويل الأجل ويفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعينة مستقلة (مستقلة عن ميزان.

تتميز هذه الحسابات بالاستقرار نسبيا في المدى القصير لذلك توضع فوق الخط أما باقي الحسابات التي تتأثر بعوامل مؤقتة توضع تحت الخط.

يقيس التوازن عندما يتساوى الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال الطويل الأجل إلى الخارج أو عندما العجز في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال الطويل الأجل إلي الداخل. ولكن العيب في هذا المقياس هو صعوبة التفرقة بين تحركات رأس المال الطويل أو القصير الأجل، وكون أن بعض التحركات قصيرة الأجل يكون لها أثر في الأجل الطويل، كما أن التجارة والخدمات قد تمول برؤوس أموال قصيرة الأجل.

ولهذا تلجأ الدول وخاصة منها المتقدمة إلى أتباع أكثر من أسلوب لتقدير الاختلال في ميزان مدفوعاتها، وكبديل لتعدد المعايير التي تقيس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات نجد فارق الطلب على العملات الأجنبية ولغرض منها أن حيث يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات لدولة ما إذا تساوي الطلب على العملات الأجنبية والعرض منها خلال فترة زمنية.

المبحث الثاني : تحليل وضعية ميزان مدفوعات الجزائري

تبدو المحافظة على استقرار التوازنات الأقتصادية الكلية الخارجية مهمة جدا خاصة بالنسبة للإقتصاديات المنفتحة على الإقتصاد العالمي وهذا ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية مما يستدعي منها إنتهاج سياسات تجارية كفيلة بالمحافظة على استقرار وضعية ميزان المدفوعات، سنتطرق إلى خصائص ميزان المدفوعات الجزائري، ومشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري ودراسة تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2010.

المطلب الأول :خصائص ميزان ا لمدفوعات الجزائري

يتميز الإقتصاد الجزائري وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، ومنها ما هو نتاج عملبة تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الإستعمار دورا أساسيا في تكوينها، وتبرز الخصائص المورثة عن الإستعمار[1]:

- التخلف الإقتصادي و تشوه البنية الإقتصادية.
- التبعية الإقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية و منها الجزائر، والتي يمكن إبرزها فيما يأتي :

أ. **عدم استقرار أسعار الصادرات** : تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير, حيث تمثل المحروقات 90 % من صادرتها، وبالتالي تخلق حصائص العرض و لطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم إستقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد إحتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز، مما يستوجب على الدولة تكوين إحتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة

[1]- كاظم حبيب,الإقتصاد العربي بين التعثر و الوحدة, بحوث إقتصادية عربية, العدد الأول, 1992, ص32.

الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير[1].

كما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات[2].

ب. **إنخفاض معدل التبادل الدولي** : يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي[3]:

- مرونة الطلب على السلع الأولية.
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها،مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

حيث أنه اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية،ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

أن تدهور التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلاله استغلال

---

[1] –رمزي زكي, أزمة الديون الخارجية, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1978, ص81–82.

[2] – زعباط عبد الحميد, الأسعار الدولية للمواد الأولية و أثرها على تنمية الدول المصدرة , أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية , جامعة الجزائر, 1995–1996، ص217 218.

[3] – جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض ،1987, ص665 .

ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر. ولقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف آبيرة للحصول على التكنولوجيا

ت. **ضعف القاعدة الإنتاجية**[1]: تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي. ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد، كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر، وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

[1]- الجوزي جميلة, ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمةالإقتصادية, رسالة ماجستر, جامعة الجزائر,2000,ص655.

المطلب الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تعرف تخلفا في انتاج المعلومات الاقتصادية وضعفا في المنظومة الاعلامية يتمثل في بطىء ترفق المعلومات من مؤسسة لأخرى، فضلا عن عدم التحكم في أساليب معالجة المعلومات مما ينعكس على مصداقيتها الشيء الذي يجعل الأرقام المقدمة بعيدة عن الواقع، وذلك راجع لسببين هما [1]:

1. هشاشة نظام المعلومات الاقتصادية الجزائرية و طبيعة نظام الحسابات القومية :

تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة مما يجعل السياسات المبنية تطرح الكثير من الاعتبارات المصداقية لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها وتدابيرها في المدى المنظور حيث أن المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أهمها:

- عدم القدرة على رصد التغيرات و التقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يتم فيها إعادة البيانات.إن نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية الحالي غير قادر على إعداد الجداول الكلية في مدة تتجاوز أحيانا عشر سنوات ، فمنذ الاستقلال إلى اليوم لم يتم إلا اعادا ثلاثة جداول للمخرجات و المدخلات على سبيل المثال إعداد ولا جدول مالي واحد.
- عدم موافقة نظام الحسابات القومية الجزائري للأنظمة المحاسبية الدولية إذ أن الجزائر منذ عام 1975 تعتمد نظاما للحسابات القومية ذو طابع هجين يستدفي الكثير من مفاهيمه ومبادئه نظام المحاسبة للناتج المادي المرتكز على مفاهيم ماركسية تدعمها المنطلقات التنموية السائدة آنذاك التي تستخدم التخطيط المركزي إلا أن الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول الانتقالية شرعت في التحول نحو اقتصاد السوق الحر. وهذا التحول يتطلب تغيير الأساليب الإدارية المستخدمة في الإدارة المركزية للاقتصاد وتكوين مؤسسات وآليات ذات طابع سوقي إلا أن الأمور قد لا تسير بسرعة مما يخلق بطء في التحول تظهر بعض معالمه فيما يلي :
- بقاء سيطرة القطاع العام على الإنتاج.
- تخلف النظام المالي المصرفي و عمله بعيدا عن المعايير الدولية.
- ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

[1]- جميلةالجوزي ,ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة ,مجلة الباحث العدد11 ,2012 ,ص233-232

وربما لهذه الأسباب ظل مستمرا استخدام نظام الحسابات الاقتصادية القومية في بلورة الأحصائات رغم كونه لا يستجيب للمرحلة ولا لمتطلبات الهيئة الدولية التي تحتاج الى معلومات ترتكز على تدفقات الدخل والتدفقات المالية وتكون منسجمة مع المعايير الدولية المؤسسة في نظام المحاسبة القومية للأمم المتحدة الذي تمت مراجعته عام 1993 في إطار رؤية شاملة ومتكاملة ومتناسقة وعلى هذا أصدر صندوق النقد الدولي مجموعة من الأدلة أهمها:

- دليل ميزان المدفوعات 1993
- إحصاءات مالية لحكومة 1998
- دليل المحاسبة في ظل التضخم 1996
- الإحصاءات النقدية و المالية 1996

حيث أن بقاء نظام المحاسبة الوطنية الجزائري قائما لا يساعد على إعداد موازين المدفوعات وقف المفاهيم الدولية المعتمدة .

2. صعوبة إدراك المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وحجم التأثير الخارجي على الاقتصاد الجزائري:

إن صياغة معادلات سلوكية ليست عملية سهلت، فالأمر يتطلب القيم بدراسة شاملة لمختلف جوانب الاقتصاد الوطني على مدار عدد كبير من السنوات بالإضافة إلى أن اختيار النماذج الملائمة لطبيعة الاقتصاد الجزائري واختبارها يتطلب عملا ذهنيا وتقنيا ليس دائما متاح وباعتبار ميزان المدفوعات مسجلا سجلا شاملا لمختلف التعاملات مع الخارج فانه يمكننا الإشارة إلى المشكلات التالية :

- مدى القدرة على إدخال قيود كمية التي كانت تفرض على الواردات التي تم التخلي عنها لصالح القيود التعريفية تماشيا مع الجات والمنظمة العالمية للتجارة
- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي
- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان من جهة وبتحركات و تقلبات أسعار الصرف المعلومة من جهة أخرى.

- صعوبة إدراك نصيب تأثير كل من سياسات العرض وسياسات الطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية مما يجعل سياسة التركيز على نوع من السياسات، لما تظهر صعوبة في ادارة السياستين مع في آن واحد.
- عدم اتساق البيانات بالنظر الى اختلاف مصادرها ليتعدى ذلك الى الحديث عن مصداقيتها و تحديد أي البييانات أولى بالاعتبار بالإضافة الى وجود بيانات تحتاج الى تعديل قبل استخدامها في المعملات و النماذج و هذا ما طرح مشكلات عند تقديم البيانات الرسمية أمام بعض الجهات كالبرلمان حيث كانت البيانات في كل مرة عرضة للطعن والتشكيك سواء بمناسبة عرض قانون المالية السنوي، فوصل الأمر أحيانا إلى اختلاف بيانات نفس الدائرة المركزية الحكومية بمجرد تغيير المسؤول عنها، وإذا كان من البديهي أن الاقتصاديات اليوم مرتبطة فيما بينها لا بنظر إلى[1] :
- التعاون الموجود بين الاقتصاديات في مجال تبادل المعلومات.
- التقاطع الموجود بين الكثير من المتغيرات الاقتصادية التي تنمو بالتوازي في مختلف الاقتصادات في نفس الوقت التجانس في السياسات الاقتصادية الذي أصبحت تفرضه الهيئات الدولية حتى وإن كان ذلك لا يعني أن الدول تتبع نفس السياسة في القدرة على تحديد حجم التأثير الذي تمارسه الظروف الدولية على المؤسسات الدولية أمر بالغ الصعوبة والتعقيد وهذا ما يترك ظلالة على التنبؤ بميزان المدفوعات.

إن الوضع الدولي بما يطرحه من مشكلات تجعل الدول دائما في وضعية مراجعة في توقعات النمو العالمي، نتيجة الأزمات العشوائية غير المتوقعة، ففي سنة تمت مراجعة توقعات النموذجي[2] :

- ❖ الدول السبع الصناعية من 2,5 % إلى 2 % .
- ❖ دول جنوب شرق أسيا من 6,2 % إلى 3,2 % .
- ❖ اليابان من 2,3 % إلى 1 % .

ومثل هذه الأوضاع لها انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، الا أن حجم هذه الانعكاسات يبقى صعب التقدير بالنظر الى ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وضعف عوامل الجذب للمناخ الاستثماري الجزائري نتيجة انغلاق الجهاز المصرفي، ضعف المواصلات وتأرجح الاصلاحات الاقتصادية.

[1] -LES CAHIERS FRANCAIS ,N 284,JAN,FEV,1998,P 99.

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول لسنة 1998 ص 14.

ثانيا: انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات: يعمل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على إفرز مجموعة من الإنعكاسات على ميزان المدفوعات ,يمكن تصور بعضها على النحو التالي:

- توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى الاعضاء وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، بحيث تتمكن الصادرات الجزائرية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة لأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة أو ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات أي عضو أخر وعلى هذا فإن الصادرات الجزائرية سوف تزداد إلى الأسواق العالمية[1].
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيحسن مناخ الاستثمار ويدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة، لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبدأ المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية، ووضوح الأنظمة والإجراءات، لتوفير الحماية اللازمة، ومنها حماية الحقوق الملكية الفكرية، وهو ما سوف يحفز الابتكار والإبداع مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث :تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2013:

أولا : وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2010 :

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

نلاحظ من بيانات الجدول (2) تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 621.6 مليارددولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73 مقارنة ب 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار في 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريباً.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريج نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا، حيث بلغت 1.40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة2008، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على

[1] – الجوزي جميلة ,مرجع سالق ,ص234

عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية، الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة2002، والذي وصل إلى11.22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغ93.10 مليار دولار في تلك السنة، ويتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية بالاستمرار منذ 2004 [1].

لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، والجدول المقابل يوضح ذلك.

الجدول : (2) وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005/2000) **الوحدة :** (مليار دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ميزان العمليات الجارية	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.2	46.33
محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59
أخرى	0.59	0.56	0.60	0.47	0.67	0.74
الواردات	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86
صافي يدخل العوامل	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70	-3.60	5.08

[1] قطاف لويزة ،التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر , رسالةماستر في العلوم الإقتصادية ,تخصص إقتصاديات مالية و بنوك ,جامعة أكلي محند أو الحاج ,لبويرة , 2013/ 2014 ,ص61.

دائن	0.38	0.85	0.68	0.76	0.99	1.43
مدين	-3.09	-2.54	-2.91	-3.46	-4.59	-6.51
مدفوعات الفوائد	-	-	-	1.18	-1.29	-1.03
صافي التحويلات	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	2.06
ميزان حساب رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37-	-1.87	-4.24
الاستثمار المباشر	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06
رأس العام	1.96	-1.99	-1.32	-1.99	-2.23	-3.05
السحب	0.80	0.91	1.60	1.65	2.12	1.41
السداد	-2.76	-2.90	-2.92	-3.03	-4.35	4.46-
قروض قصيرة الأجل والسهو	0.18	0.06	-0.36	-	-	-
قروض قصيرة الأجل	-	-	-	-	-	-
السهو والخطأ	-	-	-	0.61	-0.26	-2.25

الميزان الكلي	7.57	6.19	3.65	6.86	8.99	16.94
التمويل	−7.57	−6.19	−3.65	−7.47	−9.25	−16.94
التغير في الاحتياطات الإجمالية	−7.51	−6.05	−3.39	−7.03	−8.88	−16.31
إعادة الشراء من الصندوق	−0.10	−0.14	−0.30	−0.44	−0.37	−0.63
التغير في التزامات أخرى لبنك الجزائر	0.00	0.00	0.00	–	–	–
الاحتياطات من غير الذهب	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18

المصدر: بنك الجزائر والتطور الإقتصادي والنقدي www.bank-of-algeria.dz

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبا، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2.33 مليار دولار في سنة 2008،بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1.37 مليار دولار فقط استثمارات أجنبية مباشرة، وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17.73 مليار دولار، بارتفاع قدره 4.7 مقارنة بسنة2005.

كما تواصل الفائض وانتقل من 29.55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36.99 مليار دولار سنة2008 ، ولقد تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11.90 سنة2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليا دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

الجدول رقم (03): وضعية ميزان المدفوعات خلال السنوات من (2006-2010) **الوحدة** : (مليار دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان العمليات الجارية	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16
الميزان التجاري	34.06	43.24	40.60	7.78	18.2
الصادرات	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09
المحروقات	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12
أخرى	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97
الواردات	-20.68	-26.35	-37.99	-37.4	-38.9
صافي دخل العوامل	-4.52	-1.82	-1.34	-1,31	-0,36
دائن	2.42	3.82	5.13	4.74	4.60
مدين	-6.94	-5.64	-6.47	-6.05	-4.96
مدفوعات الفوائد	-0.76	-0.23	-0.19	-0.17	-0.11
صافي التحويلات	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65
ميزان حساب رأس المال	-11.22	-0.99	2.54	3.45	3.42
الاستثمار المباشر	1.76	1.37	2.33	2.54	3.47
رأس العام	-11.89	-0.77	-0.43	1.30	0.44
السحب	0.98	0,51	0,84	2.19	0.55
السداد	-12.87	-1.28	-1.27	-0.89	-0.11
قروض قصيرة الأجل والسهو	-	-	-	-	-
قروض قصيرة الأجل	0.06	-1.13	-	-	-
السهو والخطأ	-1.08	-1.59	0.64	-0.39	-0.49
الميزان الكلي	17.73	29.55	36.92	3.86	15.58

التمويل	-17.73	-29.55	-36.99	-3.86	-15.58
التغير في الاحتياطات الإجمالية	-13.73	-28.27	-36.53	-2.28	-15.25
إعادة الشراء من الصندوق	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التغير في التزامات أخرى لبنك الجزائر	-	-1.28	-0.46	0.09	-0.08
الاحتياطات من غير الذهب	78.77	18.110	143.10	147.22	162.22

المصدر: بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

ثانيا : وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات (2010-2013)

يؤكد تطور ميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداة الصادرات من المحروقات، كما يشهد على ذلك التطور المسجل خلال الثلاثين الثاني والثالث، في ظرف يتميز بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.3 دولار والمتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في 2011 (112,4 دولا للبرميل) وفي 2012 (111.5دولار للبرميل)، سجلت سنة 2013 فائضا طفيفا في الميزان الجاري الخارجي متوسط سعر قدره 109.55 دولار.

حيث أنه تقلب متوسط السعر الشهري للبترول خلال سنة 2013 بين 101.45 و 115,79 دولار للبرميل، بعد ارتفاع في الثلاثي الأول من 2013 (112.51 دولار للبرميل) مقارنة بالثلاثي الأخير لسنة 2012 (110.24دولار للبرميل) ، عرف متوسط السعر الثلاثي للبترول الخام انخفاضا خلال الثلاثي الثاني من 2013 ليصل 104.40 دولار للبرميل (-7.21%) , مؤديا إلى متوسط سداسي قدره 108.55دولار.

بالمقابل لوحظ تحسنا في الأسعار خلال الثلاثين الثالث والرابع من سنة 2013[1].

ولتبلغ 110.59 دولار للبرميل و110.63 دولار للبرميل على التوالي،كنتيجة لذلك وتحت أثر التراجع القوي للكميات المصدرة من المحروقات (-7.37%)، تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع10.27 % خلال السنة قيد الدراسة مقارنة بسنة 2012، حيث بلغت 63,33 مليار دولار في2013 (70.58 مليار دولار في2012)، بمبلغ سداسي في انخفاض من32,27 إلى31,06 مليار دولار. هذا وتأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة أكثر مما أثرت بأسعارها. بالفعل تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع17.6 % خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 (14,61 مليار دولار مقابل 17.66 مليار دولار في الثلاثي الأول ، في حين لم تتقلص أسعارها، خلال نفس الفترة ، إلابواقع 7.2% متبوعة باستقرار في الثلاثي الثالث عند 14.6 مليار دولار

[1]- لويزة قطاف،مرجع سابق ,ص63 .

رغم ارتفاع الأسعار ب 5.9% خلال نفس الفترة، بعد ذلك ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات إلى 16.64 مليار دولار في الثلاثي الرابع لسنة 2013 ،أي تزايدا في القيمة قدر12.7 بينما استقرت الأسعار بينما استقرت الأسعار بين الثلاثي الثالث والرابع عند110.6 دولار للبرميل، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فقد سجلت استقرارا عند1.1 مليار دولار في2013 مقارنة بمستوى المسجل في 2012 و2011، مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية للواردات السلع.

سجلت ورادات السلع **fob** ارتفاعا قدره6.8 % خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، بلغة 55.06 مليار دولار مقابل51.57 مليار دولار خلال السنة السابقة. إنّ هذا المستوى من الواردات غير قابلة للاستمرار،وذلك بالنظر إلى طابع الصادرات سواء من جانب الحجم أو القيمة، إن مستوى كهذا من الواردات، بعد المستويات المرتفعة المسجلة فى2011 و 2012، يناقص الهدف المرتقب الإجراءات الاحترازية المتخذة فى 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية، على وجه الخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية، تشير المعطيات الثلاثية إلى منحى تصاعدي للواردات خلال السداسي الأول لسنة2013، في حسن سجل الثلاثي الثالث تراجعا في الواردات **fob** لتصل 12.47 مليار دولار(15.09 مليار دولار في الثلاثي الثاني مقابل 14.21 مليار دولار في الثلاثي الأول) لتبلغ بعد ذلك 13.30 مليار دولار بموجب الثلاثي الرابع ،مؤكدة تقلص واردات السلع خلال السداسي الثاني تحت تأثير تراجع الواردات من المنتجات البترولية والسلع الغذائية والمواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة ومواد التجهيز.

خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013(-0.18 مليار دولار) متأثرا أساسا بتقلص صادرات المحروقات، مع بقائه مسجلا فائضا بموجب السداسي الأول من سنة 2013 (3.67 مليار دولار) بعد ذلك أعيد تشكيل الفائض التجاري(2.31 مليار دولار)خلال الثلاثي الثالث نتيجة للتقلص الذي عرفته الواردات من السلع خلال هذا الثلاثي، مما يشير إلى اتجاه مواتي مدعم باستقرار صادرات المحروقات، عرف الفائض التجاري خلال الثلاثي الرابع من سنة2013 تحسنا (3.14 مليار دولار)، لتبلغ 9.32 مليار دولار بموجب كل السنة مقابل 20.17 مليار دولار في 2012 (25.96 مليار دولار في 2011)، وهذا يعكس هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من حيث الحجم في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع حتى ولو عرف السداسي الثاني من 2013 انخفاضا وهو اتجاه مواتي إذ يقل مستوى واردات السلع حتى من ذلك المسجل في السداسي الثاني من 2012.

تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11.90 سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، و الجدول التالي يبين هذه الوضعية.

الجدول:(04):وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
الرصيد الخارجي الجاري	17.766	12.418	0.831
الميزان التجاري	25.961	20.167	9.384
الصادرات f.o.b	27.888	71.736	64.377
المحروقات	71.661	70.583	63.327
اخرى	1.227	1,153	1.050
الواردات f.o.b	46.927-	51.569-	54.993-
خدمات ،خارج داخل العوامل ،صافي	8.805-	7.006-	6.825-
دائن	3.745	3.822	3.914
مدين	12.550-	10.828-	10.739-
دخل العوامل الصافي	2.039-	3.906-	4.514-
دائن	4.453	3.733	3.514
مدين	6.492-	7.639-	8.062-
دفع الفوائد	0.241-	0.134-	0.067-
أخرى	6.251-	7.505-	7.995-
منها حصة شركاء المؤسس الوطنية للمحروقات	4.970-	6.342-	5.911-
تحويلات ،صافية	2.649	3.163	2.786
رصيد حساب رأس المال	2.375	0.361-	0.967-
حساب رأس المال	-	0.009-	-
الاستثمار المباشر (الصافي)	2.045	1.541	1.691
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	1.081-	0.587-	0.384-
السحب	0.067	0.266	0.062
الإستهلاك	1.148-	0.853-	0.466-

الأخطاء والسهو ،الصافي	1.411	1.306–	2.274–
الرصيد الإجمالي	20.141	12.057	0.134
التمويل	20.141–	12.057–	0.134–
زيادة الإحتياطات الاجمالية (–) إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي	20.035–	12.216–	0.239–
حقوق أخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف	0.102	0.195	0.167
وضعية الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي	0.208–	0.036–	0.062–
الإحتياطات الاجمالية (بدون ذهب)	182.224	190.661	194.012
بعد أشهر إستيراد السلع والخدمات من غير العوامل	36.765	36.667	35.419
سعر الوحدات لصادرات للبرميل)	112.943	11.045	109.50

المصدر : بنك الجزائر ،المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz

ويعتبر الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية المسجل في 2013 جد ضعيفا مقارنة بسنة 2012 (12.42 مليار دولار) و 2011 (17.77 مليار دولار) هذا ما يترجم، على وجه الخصوص التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميّز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة. من هذا الجانب ،فإن سنة 2013 سنة تماثل سنة 2009، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات.

بالنظر إلى استقرار أسعار البترول وانخفاض الواردات في السداسي الثاني من سنة 2013، فإنّ التآكل القوي من فائض الحساب الجاري الخارجي يستدعي النظر في القدرة على تصدير المحروقات من حيث الحجم إضافة لذلك ، يبدوا أنّ مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأتي بكامل الاثار المرجوة ،رغم التدابير المتخذة من قبل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في 2011، وأنّ ما تحقق في مجال استبدال الواردات لم يرقى إلى مستوى التطلعات على وجه الخصوص، إنّ الحصة النسبية لواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية ضمن إجمالي الواردات قد عرفت تزايدا قوياً بين 2010 (14.5%) و 2013 (19.1%)، على الرغم من التحسن النسبي في بند الاستثمارات الاجنبية المباشرة (صافي) إلى 1.96 مليار دولار في وضعية عجز لبند" صافي رؤوس الأموال

الرسمية "، سجل حساب رأس المال والعمليات المالية عجزا يقدر ب 0.62 مليار دولار بموجب سنة 2003 وكنتيجة لذلك، أقفل إجمالي ميزان المدفوعات الخارجية بفائض لا يتعدى 0.13 مليار دولار فقط، أي شبه استقرار بعد الفائضين المعتبرين المسجلين في سنتي 2012 (12.06 مليار دولار) و 2011 (20.14 مليار دولار) وهو أضعف أداء منذ سنة 2000، سنة إعادة تشكيل الموجدات الخارجية عقب الصدمة الخارجية في 1999/1998.

إجمالا، بلغ قائم احتياطيات الصرف(باستثناء الذهب) 194.012 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 190.661 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 ، في وضعية تدفق ضعيف للاحتياطيات مرفق بأثر التثمين، وانخفض مستواها إلى 189.750 مليار دولار في نهاية جوان 2013، تحت أثر عجز الميزان الجاري في السداسي الثاني قبل أن يصعد إلى 191.866 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2013 إذا كانت زيادة الاحتياطيات ضعيفة مقارنة بسنتي 2012/2011، فإنّ الوضعية المالية الخارجية للجزائر بقيت متينة، معزّزة بمستوى منخفض تاريخيا للدين الخارجي (3.396 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 3.694 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012.[1]

وقد يتجاوز مستوى الاحتياطيات المتراكمة عتبات الكفاية المعتادة للبلدان الناشئة، ممّا يسمح للجزائر بمواجهة الصدمات الخارجية والمحتملة والحفاظ على الاستقرار الخارجي. واصل بنك الجزائر في سنة 2013 التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية،معزّزا أكثر فأكثر المتابعة الصارمة والتسيير الجيد للمخاطر، لاسيما بواسطة تدابير احترازية ملائمة لحماية رأس مال الاستثمارات من أي خسارة، وسعيا في نفس الوقت إلى تحقيق مستوى مقبول من العوائد أخذا بعين الإعتبار استمرار وضعية معدلات فائدة عالمية ضعيفة.

وفي نهاية 2013، سجلت الإقتراضات العمومية لعشر سنوات في الولايات المتحدة الامريكية عائدا قدره 3.03% مقابل 1.92% للأوراق المالية العمومية الألمانية من نفس الأجل من جهة أخرى، يساهم التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف لبنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط، في ظروف يتميز بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف الفعلي للدينار، لإبقائه قريبة من مستواه التوازني الأساسي.

[1] - قطافة لويزة , مرجع سابق , ص 64

خلاصة الفصل الثاني:

إن وجود التبادل الدولي بين مختلف الشعوب والدول شيء ضروري تفرضه متطلبات الحياة الدولة بشتى مكوناتها وخاصة الاقتصادية منها وعليه فإن الدول تلجأ لتنظيم اقتصادها الداخلي وتحاول إيجاد السياسات التجارية الملائمة تحد من نزيف ثرواتها وهذا من خلال التحكم في تدفق مختلف الصادرات والواردات التي يمكن قياسها بمؤشرات تستنبطها من ميزان المدفوعات الذي يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم, وعليه توصلنا إلى معرفة توازن وإختلال ميزان المدفوعات وخصائص ميزان المدفوعات الجزائري, وتطور وضعيته خلال السنوات (2002-2013).

الفصل الثالث:

محاولة نمذجة سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال السنوات 2014/2000

تمهيد :

بعد التحليل النظري والإقتصادي لسعر الصرف وميزان مدفوعات في الجزائر سنحاول في هذا الفصل بالدراسة القياسية لهذه الظاهرة وذلك بإتباع خطوات منهج الإقتصاد القياسي حيث يعتمد على تصورات النظرية الإقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي بدراسة القياسية لتأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات معتمدين بذلك على النظرية الإقتصادية وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الإقتصادية بالإعتماد على العلاقات السببية ثم صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية والإقتصادية والقياسية وأخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000 _ 2014 م

المبحث الأول : التحليل القياسي لميزان المدفوعات الجزائري

سنحاول في هذا المبحث بتقدير نموذج إقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بالاستعانة بتقنية الإنحدار الخطي البسيط .

المطلب الأول : دراسة تطورات ميزان المدفوعات

سنقوم أولا بدراسة تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 _ 2014 م، ثم دراسة تطور سعر الصرف في نفس الفترة مع توضيح العلاقة بينهما حسب ما جاء في النظريات الإقتصادية والجدول التالي يبين المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج :

الجدول رقم 05 جدول المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 2000 _ 2014

السنوات	ميزان المدفوعات	سعر الصرف
2000	7.57	75.26
2001	6.19	77.22
2002	3.65	79.68
2003	7.47	77.39
2004	9.25	72.06
2005	16.94	73.28
2006	17.73	72.65

2007	29.55	69.29
2008	36.99	64.58
2009	3.86	72.65
2010	15.33	74.39
2011	20.06	72.94
2012	12.057	77.54
2013	0.134	79.37
2014	-5.88	80.58

المصدر : البنك الجزائري www.bankofalgeria.dz

البنك الدولي data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/1W-DZ

الشكل رقم01: دراسة تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 2000 _ 2014 :

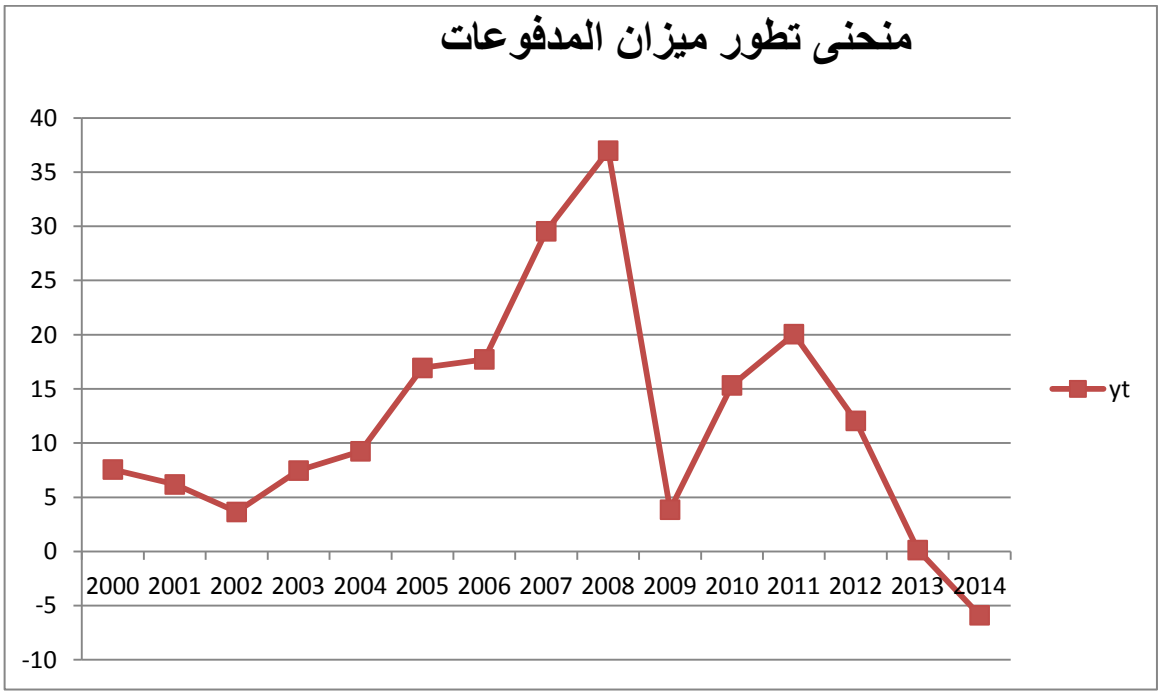

المصدر:من اعداد الطالب باستعمال برنامج (Eviews)

نلاحظ من خلال المنحنى أن وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في سنة 2000 كانت في تطور وهذا يعود إلى إرتفارع أسعار البترول ب7.57 مليار دولار, ثم بداء في تراجع من سنة 2000 إلى 2002 وهذا راجع إلى العجز في راس المال وإنخفض إسعار البترول من 75. 5 مليار دولار إلى 3.65 مليار دولار, في حين بداء في تحسن في هذه المرحلة مر بمرحلة الإنتعاش من سنة 2002 إلى 2008 بمقدار 36.99 مليار دولار.

بينما تراجع مستمر في إسعار البترول في سنة 2009 بمقدار 3.86 مليار دولار, ثم تحسن في سنة 2010 و2011 بمقدار من 15.33 إلى 20.06 مليار دولار, و في سنة 2012 إلى سنة 2014 مر بمرحلة الركود وهذا راجع إلى ترجع أسعار البترول ب 12.057إلى 5.88- مرور بسنة 2013 كان مقدره 0.134 مليار دولار.

المطلب الثاني : صياغة وتقدير النموذج القياسي

باستعمال تقنية الإنحدار الخطي البسيط معتمدين في ذلك على برنامج **(Eviews)** بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (**MCO**) لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة ثم تقدير هذا النموذج .

1 . صياغة النموذج :

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي :

المتغير التابع : يتمثل في ميزان المدفوعات الذي يرمز له بالرمز (**BP**)**المتغير المستقل**: تتمثل في سعر الصرف ويرمز له بالرمز (**TCH**)

الشكل الرياضي للنموذج: بعد تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والمتمثل في الدالة التالية :

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي و الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي :

$$BP_t = \beta_0 + \beta_1 TCH_t + u_t$$

حيث :

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

BP : تمثل ميزان المدفوعات

TCH : يمثل سعر الصرف

2. تقدير النموذج :

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن الظاهرة الإقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (**MCO**) باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدرة قريبة من القيم الحقيقية، وبالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في البرنامج الإحصائي(**Eviews**) تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج إنطلاقا من الجدول رقم (05) كمايلي :

الجدول رقم06 : نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط

Dependent Variable: YT
Method: Least Squares
Date: 05/16/16 Time: 19:12
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	184.2064	25.42183	7.245994	0.0000
X1	-2.307839	0.340292	-6.781943	0.0000

R-squared	0.779641	Mean dependent var	12.06007
Adjusted R-squared	0.762691	S.D. dependent var	11.16014
S.E. of regression	5.436597	Akaike info criterion	6.347750
Sum squared resid	384.2357	Schwarz criterion	6.442156
Log likelihood	-45.60812	Hannan-Quinn criter.	6.346744
F-statistic	45.99475	Durbin-Watson stat	2.082797

Prob(F−statistic)	0.000013

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم (05)باستعمال البرنامج الإحصائي .(**Eviews**)

من الجدول يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي :

$$\widehat{\boldsymbol{BP}} = 184{,}206 - 2{,}307\ \boldsymbol{TCH}$$

$$\boldsymbol{t_c}\ :\quad (\ 25{,}421\ )\quad (0{,}340\ )$$
$$\boldsymbol{\delta_{\widehat{\beta}_i}}\ :\quad (7{,}245\ )\quad (-6{,}781\ )$$

$$\sum \boldsymbol{\varepsilon_i^2} = 384{,}253 \qquad \boldsymbol{R^2} = 0{,}7796 \qquad \overline{\boldsymbol{R^2}} = 0{,}7626$$
$$\boldsymbol{Dw} = 2.082 \qquad \boldsymbol{F_c} = 45.99 \qquad \boldsymbol{n} = 15$$

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية والتنبؤية للنموذج المقدر

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج المقدر ولدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الإختبارات وذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الإقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم إختباره من الناحية القياسية وإستخدامه في عملية التنبؤ .

المطلب الأول : الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر

أ . التفسير الإحصائي :

1 . إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول رقم07 : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

$prob$	T_{tab}	T_{cal}	المعاملات	المقدرات
0,000	**2.16**	$\mathbf{7,245}$	$\boldsymbol{\beta_0}$	الثابت
0,000	**2.16**	$\mathbf{-6,781}$	$\boldsymbol{\beta_1}$	TCH

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول 05

ولإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H_0: تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1. : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

. إختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول نلاحظ أن : $|t_{cal}| > t_{tab}$ وبالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_0 لها معنوية إحصائية .

. إختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول نلاحظ أن : $|t_{cal}| > t_{tab}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية.

2 . إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار (**Fisher**)، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \qquad \mathbf{i = 0,1} \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني النموذج ليس له معنوية كلية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول(6) $F_{cal} = 4.99$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(1,13)}^{0,05} = 4.67$$

بما أن : $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي النموذج له معنوية كلية .

ب . التفسير الإقتصادي :

$R^2 = 0,7796$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار البسيط المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن 77,96 % من التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات هي ناتجة عن التغيرات في سعر الصرف، أما 22,04 % تبقى لعوامل غير مشخصة .

إشارة معلمة سعر الصرف سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية، حيث أنه إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن ميزان المدفوعات يتغير بـ : 2,307 وحدة .

من خلال الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن سعر الصرف يؤثر إحصائيا وإقتصاديا على ميزان المدفوعات، سنقوم الان بإختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى إنسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

1. إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار ديربين واتسون (DW) حيث تسمح هذه الإحصاءة باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \ ou \ \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

و يفترض في هذا الإختبار أن الإرتباط الذاتي لقيم u يتخذ نمط الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى :

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبالتالي تحسب قيمة **DW** بموجب الصيغة التالية :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^2}$$

الشكل (02) : تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة DW :

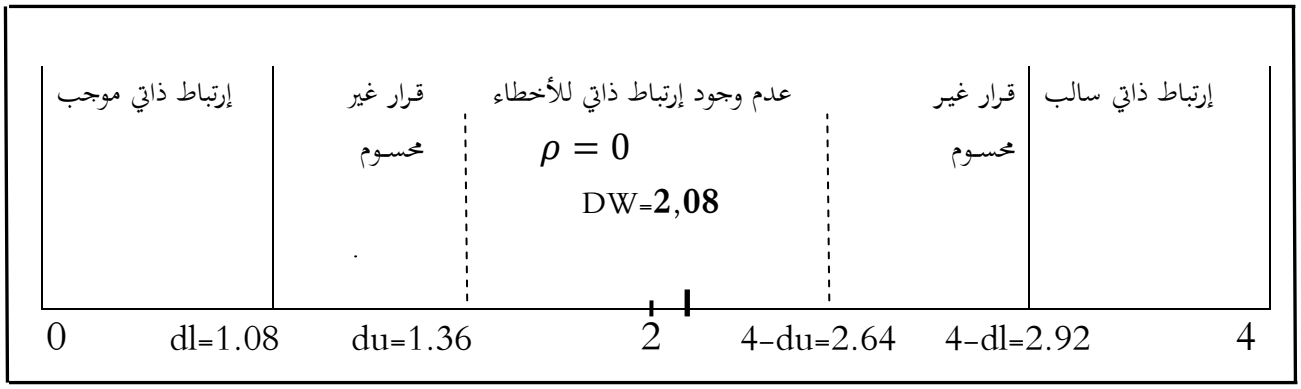

نلاحظ أن قيمة **DW=2,08** واقعت في منطقة $\rho = 0$ و بالتالي نقبل فرضية العدم و منه لا يوجد إرتباط ذاتي للإخطاء من الدرجة الأولى.

2 . إختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم إعتماد إختبار وايت (**white**)للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء، والذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي $\mathbf{u_t^2}$ والمتغيرات المستقلة

ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \cdots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0: : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء.

إنطلاقا من الجدول رقم 05 و باستعمال برنامج (**Eviews**) تحصلنا على نتائج التقديرلاختبار وايت التالية :

الجدول رقم 08 : نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.736021	Prob. F(2,12)	0.4994
Obs*R-squared	1.638997	Prob. Chi-Square(2)	0.4407
Scaled explained SS	1.590113	Prob. Chi-Square(2)	0.4516

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/16/16 Time: 20:14
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2713.832	2695.022	-1.006980	0.3338
X1^2	-0.534039	0.502169	-1.063465	0.3085
X1	76.68265	73.64997	1.041177	0.3183

R-squared	0.109266	Mean dependent var	25.61571
Adjusted R-squared	-0.039189	S.D. dependent var	42.61630
S.E. of regression	43.44332	Akaike info criterion	10.55765
Sum squared resid	22647.87	Schwarz criterion	10.69926
Log likelihood	-76.18236	Hannan-Quinn criter.	10.55614
F-statistic	0.736021	Durbin-Watson stat	2.359637
Prob(F-statistic)	0.499444		

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم (05) باستعمال البرنامج الإحصائي (**Eviews**)

إختبار ثبات التباين باستخدام إحصاءة LM :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$$

نقوم بحساب إحصاءة LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 1{,}638$$

ثم نقارنها مع إحصائية χ^2 الجدولية التالية :

$\chi^2_{(0,05;\,2)} = 5,991$

نلاحظ أن : $LM > \chi^2_{(0,05;\,2)}$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 وبالتالي الأخطاء متجانسة التباين أي هناك ثبات التباين الأخطاء .

3. إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء : سنعتمد على إختبار **jarque bera** والذي يسمح باختبار الفرضية التالية :

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل03: توضيح إختبار jarque bera لتوزيع الأخطاء العشوائية

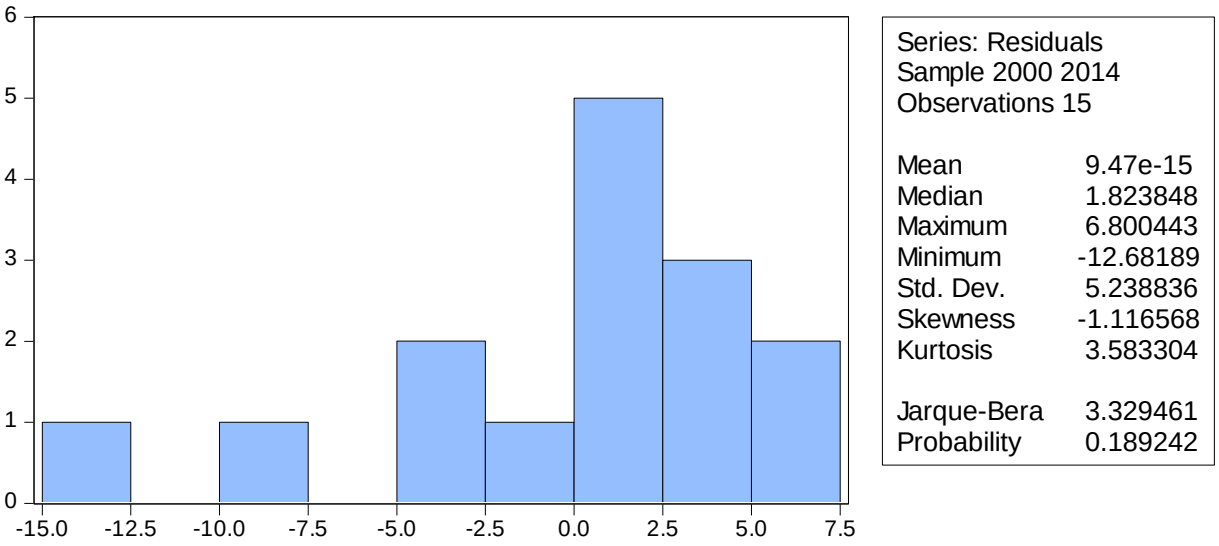

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال برنامج (Eviews)

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن إحصائية جارك بيرا المحسوبة: $JB = 3,329$ ، والإحتمال المرافق لها $0,189$

نقارن قيمة جارك بيرا مع إحصائية χ^2_{ρ} الجدولية التالية :

$\chi^2_{(0,05;\,2)} = 5,991$

نلاحظ أن : $JB > \chi^2_{(0,05;\,2)}$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 وبالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني : التنبؤ بميزان المدفوعات باستخدام النموذج المقدر

لقد إستطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة مدى تاثير سعر الصرف على مبزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وبعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والإقتصادية ثم إختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم إستخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ .

ومن اجل القيام بعملية التنبؤ نتبع الخطوات التالية:

أولا : قياس مدى إستقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة لاختبار إستقرارية النمودج نعتمد على دالة الإرتباط الذاتي و الجزئي كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 04: دالة الإرتباط الذاتي و الجزئي

Correlogram of Residuals

Date: 01/01/80 Time: 00:11
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

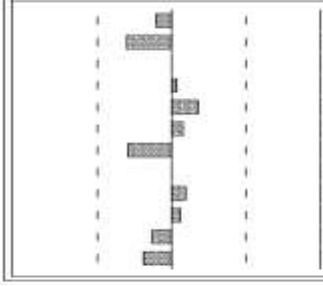

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.110	-0.110	0.2187	0.640
		2	-0.315	-0.331	2.1697	0.338
		3	-0.003	-0.097	2.1699	0.538
		4	0.037	-0.096	2.2011	0.699
		5	0.193	0.176	3.1493	0.677
		6	0.080	0.150	3.3318	0.766
		7	-0.303	-0.170	6.2651	0.509
		8	-0.001	-0.001	6.2651	0.618
		9	0.106	-0.052	6.7451	0.664
		10	0.063	0.038	6.9485	0.730
		11	-0.131	-0.160	8.0481	0.709
		12	-0.198	-0.180	11.392	0.496

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال برنامج (Eviews)

من خلال دالة الإرتباط الذاتي والجزئي نلاحظ أن سلسلة البواقي للنموذج تقع داخل مجال الثقة وهذا يفسر أن السلسة مستقرة .

ثانيا : مدى مقدرة النموذج على التنبؤ

على الرغم من أن معلمات النموذج لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدرة النموذج غلى التنبؤ قد تكون محدودة, و لمعرفة مدى مقدرة النموذج على التنبؤ نستعين بمعيار عدم التساوي لثايل, وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل 05 :توضيح إختبار معامل ثايل

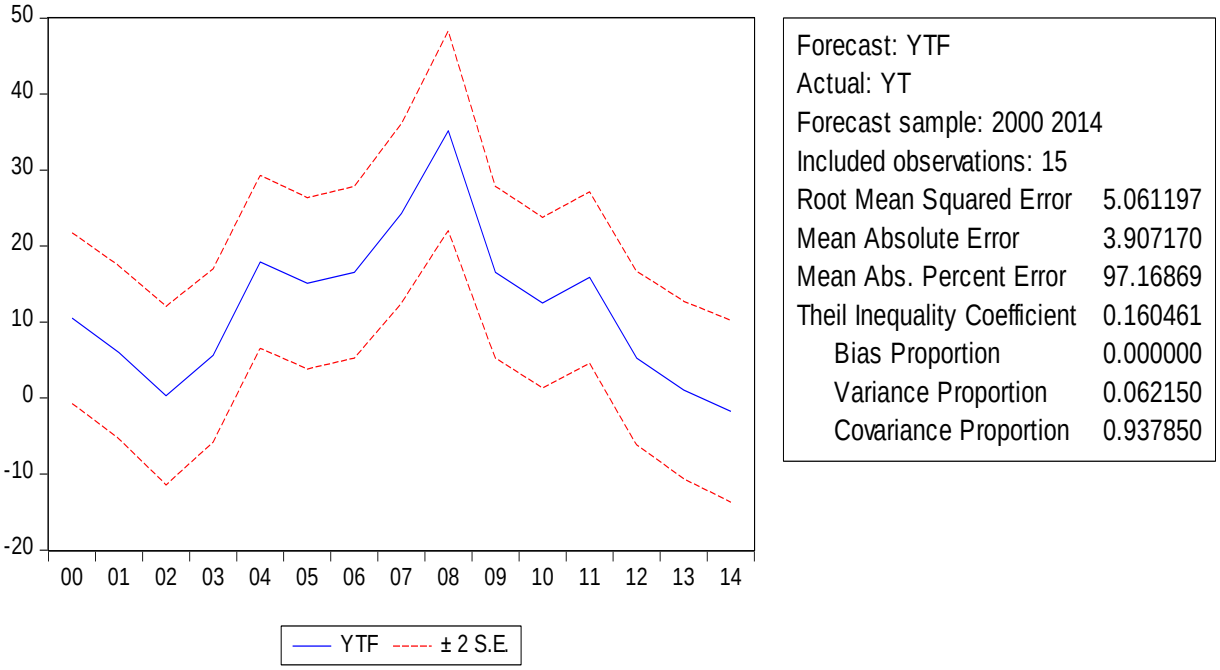

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج (Eviews)

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أنه قيمته صغيرة $\mathbf{0,16 = U_t}$ ، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية تكون مقبولة .

2 . التنبؤ بميزان المدفوعات للسنوات(2020–2021): بعد دراسة صلاحية النموذج المقدر تبين لنا أن له مقدرة تنبؤية تكون مقبولة ومن أجل الحصول على القيم المقدرة لميزان المدفوعات في الفترة 2000 _ 2014 م ، نقوم بتعويض قيم سعر الصرف في النموذج المقدر كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل06 : مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة لميزان المدفوعات 2000 _ 2014

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج (Eviews)

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية وهذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا حسنا.

وللتنبؤ بقيم ميزان المدفوعات للسنوات 2020 ، 2022 علينا أولا التنبؤ بقيم سعر الصرف حيث سنفترض أنه سيواصل تطوره على نفس النمط وبالتالي نستخدم معادلة الإتجاه العام أي تطور قيم سعر الصرف بدلالة الزمن وإنطلاقا من الجدول رقم(05) باستعمال برنامج (**XLSTAT**) تحصلنا على معادلة الإتجاه العام لسعر الصرف على النحو التالي:

الجدول رقم09 : تقدير معادلة الإتجاه العام لسعر الصرف

Paramètres du modèle :

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	-63,748	530,077	-0,120	0,906	-1208,909	1081,413
T	0,069	0,264	0,261	0,798	-0,502	0,640

*L'équation du modèle s'écrit : TCH = -63,7476428571459 + 6,89285714285729E-02*T*

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (05)باستعمال برنامج XLSTAT

من الجدول تكتب المعادلة كمايلي :

$$\boldsymbol{TCH} = -63.748 + 0.069\,\boldsymbol{T}$$

بعد تعويض السنوات في معادلة الإتجاه العام سنحصل على قيم سعر الصرف المتنبأ بها كما هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 10 : نتائج التنبؤ بقيم سعر الصرف

المتغير / السنوات	2020	2022
TCH	75.632	75.77

المصدر : من إعداد الطالب

بعد القيام بالتنبؤ بقيم سعر الصرف سنقوم بتعويض القيم المحصل عليها في النموذج المقدر لنتحصل قيم ميزان المدفوعات خلال السنوات 2020 ، 2022 ، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 11 : نتائج التنبؤ بميزان المدفوعات

السنوات	2020	2022
BP	9.72	9.40

المصدر : من إعداد الطالب

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 _ 2014 م وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الإقتصاد القياسي بهدف مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير إقتصادية وإحصائية وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج ثم التنبؤ بالنموذج المقدر.

الخاتمة العامة

خاتمة العامة:

لقد بدأنا بحثنا هذا بجملة من المفاهيم المتعلقة بكل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف, فسعر الصرف هو تلك الصورة التي ينعكس عليها تطور الدولة من عدمه وكذا الأمر بالنسبة لميزان المدفوعات الذي هو عبارة عن سجل إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم لما يجري من المعاملات في ظل الإقتصاد معين، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الإقتصادية إلا بعد الخوض في أصولها وجدورها والرجوع إلى إطار الطبيعي وسياقها العام ودراسة تطورها عبر الزمن, وهذا إعتمادا على طرق تحليلية تساعد على إعطاء صورة واضحة عن الظواهر الإقتصادية, ومنه جاءت درستنا كدعم لموضوع يشكل أحد أهم الأفكار العصرية التي شغلت حيزا لا يستهان به في مجال تحليل هذه الظواهر آلا هو موضوع سعر الصرف ومدى تأثيره في ميزان المدفوعات .

فقد تعرفنا في جانبه النظري الوصفي بإعطاء لمحة عن كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف, حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وأهميته وهياكله وكذا سعر الصرف وإنواعه وظائفه.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد يهدف إلى تحليل واقع ميزان مدفوعات الجزائري من حيث توازن وإختلال ميزان المدفوعات ومعرفة أسباب ومقايس إختلال هذا الميزان, وخصائصه ومشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري ودراسة وضعيته خلال السنوات 2013/2000 .

وإلى توصلنا إلى ربط علاقة بين الفصل الأول والثاني من خلال الفصل الثالث الذي تطرقنا فيه إلى إسقاط ما سبق على حالة الجزائر, حيث ومن خلال تحلينا لمعطيات هذا المجال توصلنا إلى :

- أن سعر الصرف ظاهرة دولية تتغير بيغير المؤثرات المحيطة به وكذا تيعا لأنظمة الصرف المعتمدة التي تتمشى ومتطلبات الدولة ونمط التبادل الدولي .
- أن ميزان المدفوعات يعكس مستوى آداء الجهاز الإنتاجي للدولة ومدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ومدى إرتبارط الإقتصاد الوطني ببقية الإقتصاديات العالمية .
- إن الإختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات تستوجب تدخل السلطات المسؤولة قصد إتخاذ القرارات أهمها الإعتماد على سعر الصرف لعلاج هذا الإختلال .
- إن الإعتماد على سعر الصرف يكون في أغلب الأحيان بإجراء عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية وبالتالي العمل على رفع الصادرات والضغط على الواردات, إلا أن الملاحظ يجد أن هذا الميكانيزم ليس

حتمي النتجة, بمعنى آخر لا يكون بالضرورة التحسن الإيجابي ولعل أبرز مثال حي واقعي هو حالة الجزائر, فبالرغم من التخفيض إلا أن النتائج لم تكن في مستوى النتائج المنتظرة ونظرا لضعف جهازها الإنتاجي.

- إن سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر حققت نتائج إذ عرف ميزان المدفوعات عجز مستمر وهو الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية إلى تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف, غير أن الملاحظ يجد أنه وبالرغم من هذه الخطوة إلا أن الصادرات الجزائرية لازالت تعاني من الأحادية وهو ما شكل عائقا أمام السلطات النقدية في الجزائر.

التوصيات والإقتراحات التي ندعم به الموضوع والمتمثل فيمايلي :

- على الدولة العمل على تنويع صادرتها مما يضمن لها الإبيعاد النسبي عن تغيرات الأسواق العالمية .
- الإلمام بجميع المعلومات والمعطيات الكافية التي من شأنها بناء تنبؤات حول سير الإقتصاد وإعطاء صورة واضحة عن ميزان المدفوعات .
- معالجة مشكلة المديونة الخارجية .
- معالجة مشكلة أحادية الصادرات من خلال تنويع الصادرات في مجال الزراعة لأنه الحل البديل عن المحروقات .
- تطبيق سعر الصرف المزدوج حيث يكون منخفضا بالنسبة لمستوردي السلع الثانوية .

وخلاصة القول بالرغم من أهمية سعر الصرف و بليغ أثره على ميزان المدفوعات إلا أنه غير كافي , فالحل يكمن في إستراتيجية إقتصادية شاملة ونختم موضوعنا بالحكم أن ليس ما يطبق في الإ قتصاديات العالمية ويكون له آثار إيجابية بأنه قاعدة والحالة في عملية التخفيض التي بها الجزائر من منطلق أن عملية التخفيض تؤثر على الصادرات والواردات دون أن تأخذ على عاتقها القيام بدراسة لهذا التخفيض, لكن الظاهر أنه كان من الأولى إقتراح حلول تنطبق على حالتنا وليس إتباع ما طبقه الغير ونجحوا به...

وفي الأخير نرجو من المولى عز وجل أن يجعل عملنا هذا المتواضع في ميزان حساتنا, و أن نكون قد أصبنا بعضا من الصواب بداية من إختيار الموضوع وصولا إلى الإحاطة والإلمام بجوانبه المختلفة, والحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات وبعونه تتم الغايات.

قائمة المراجع

الملخص :

أن دراسة أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ثم الأخذ بعين الإعتبار خاصية الإقتصاد الجزائري والتي تمكن من أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الإمريكي أما الواردات فمجملها بعملة الأورو، وبإستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكيد من عدم وجود العلاقة السببية بين سعر الصرف الأورو و رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من جهة و بين سعر الصرف الدولار و رصيد الميزان المدفوعات الجزائري من جهة أخرى .

الكلمات المفتتاحية

سعر الصرف – الميزان التجاري – التكامل المتزامن – الجزائر

Résumé :

d'étudier l'impact des variations du tauxde change sur la balance of payments algérienne. Nous avons utilisé la méthodede la cointégration pour tester une causalité entre le taux de change de l'Euro etdu Dollar Américain par rapport à l'équilibre de la balance of payments.
Les résultats ont montré la non présence d'une telle causalité malgré la spécificité de l'économie algérienne en matière d'exportation en Dollars et d'importation en Euro.

Mots clés :

–Taux de change - Balance Commerciale – Cointégration - Algérie

المرجع

أولا:الكتب

1:باللغة العربية

1-السيد السريت أحمد محمد , **إقتصاديات التجارة الخارجية** ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ،مصر ، 2000.

2-الفار ابراهيم محمد ، **سعر الصرف بين النظرية و التطبيق** , دار النهضة العربية ، القاهرة ،1991.

3-بكري كامل ، **مبادىء الاقتصاد** , الدار الجامعة ، بيروت ،1986.

4-توفيق عبد الرحيم يوسف حسين , **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية** , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان ,2004.

5- جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض ،1987.

6- رمزي زكي, **أزمة الديون الخارجية**, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1978.

7- رمزي زكي ، **مشكلة التضخم في مصر** ، الهيئة العامة للكتاب ،مصر, 1980.

8- زنيب حسن عوض الله ,**الإقتصاد الدولي** , دار الجامعة الجديدة للنشر مصر ,1999 .

9- كامل بكري, **التمويل الدولي**, مؤسسة شباب الجامعية للطباعة و النشر, الأسكندرية, مصر ,1994.

10- محمد خالد الحريدي ,**الاقتصاد الدولي**, المطبعة الجديدة, دمشق ,1977.

11- محمدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1996.

12- محمود يونس ، و محمد مبارك عبد النعيم ، **أساسيات علم الاقتصاد** , الدار الجامعة ،بيروت ، دون تاريخ .

13- محمود يونس , **إقتصاديات دولية** ,دار الجامعية ,لإسكندرية ,مصر ,2007.

14- محمود حميدات, **مدخل للتحليل النقدي**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,1996 .

15- مندور أحمد ، **مقدمة في الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية, بيروت ،1990 .

16- نعمت الله نجيب إبراهيم, **أسس علم الإقتصاد**, مؤسسة شباب الجامعية, الأسكندرية , 1988.

17- عادل أحمد حشيش, **الإقتصاد الدولي** , دار الجامعية الجديدة للنشر, مصر,2001 .

18- عرفان تقي الحسيني, **التمويل الدولي**, دار مجدلاوي , عمان, 2002 .

19- فوزي منصور, **محاضرات في العلاقات الإقتصادية الدولية**, دار النهضة العربية , القاهرة,1993.

20- قريصة صبحي تادرس محمد العقاد مدحت محمد ، **النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية** ، دار النهضة , بيروت ,1983 .

21- سامي عفيفي حاتم , **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** , الدار المصرية اللبنانية ,مصر،1994.

2: باللغة الفرنسية

1- Pabentantoine, balance des. painemts. et politique , économique, nothan, france,1996 .

2 -Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine, o.p.u Alger , 1993.

3-LES CAHIERS FRANCAIS ,N 284,JAN,FEV,1998.

4-CLARLES KINDLEBERGER INTERNATIONALE ECONOMOS , 4 TH-ED, 1968.

ثانيا: الرسائل العلمية و أطروحة:

1- جملية الجوزي, **ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمةالإقتصادية** , رسالة ماجستر, جامعة الجزائر،2000 .

2- زعباط عبد الحميد, **الأسعار الدولية للمواد الأولية و أثرها على تنمية الدول المصدرة** , أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية, جامعة الجزائر, 1995-1996.

3- لبادة هواري,مغوقل عبد المجيد,كريم مهدي , **سعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية** , مذكرة تخرج شهادة ليسانيس , تخصص مالية , جامعة مستغانم , 2002 -2003 .

4- عثمان علي , بيراك خالد , **ميزان المدفوعات و تعديله** , مذكرة تخرج شهادة ليسانس, تخصص مالية , جامعة عنابة,1993- 1994.

5- قطاف لويزة ،**التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر** , رسالة ماستر في العلوم الإقتصادية ,تخصص إقتصاديات مالية و بنوك ,جامعة أكلي محند أو الحاج ,لبويرة , 2013- 2014.

6- سعيدي نعمان ، **سياسة الصرف في اطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997- 1998.

7- ولد مولاي الشريف إدريس, **آثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري** , رسالة ماجستر في علوم التسير فرع مالية,المدرسة العليا للتجارة, 1996-1997.

ثالثا:المجلات

1- جميلةالجوزي ,ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة ,مجلة الباحث العدد11 , 2012.

رابعا: تقارير و المواد و المراسيم التنظيمية و الجريدة الرسمية:

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول , 1998.

2-لعرابة مولود،عبد الحق بوعتروس ،**الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية** ,حالة الجزائر ,تقرير نهائي لوحدة بحث , ،جامعة منتوري قسنطينة,1998-1999 .

خامسا:المواقع الإلكترونية:

بنك الجزائر -http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/1W-DZ
بنك دولي